

# الدِّجْهَاضُ مِنْ مَنَظَرِ اسْدَدِي

د. عبد الفتاح محمود (دريس)

أستاذ الفقه المعاصر بكلية الشريعة والقانون بالجامعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سلك سبيله إلى يوم الدين. وبعد:

فقد انتشر إجهاض الأجنة في عصرنا بصورة لم تعهد من قبل، وذلك لدوافع عدة، اجتماعية أو اقتصادية أو علاجية، وأياً ما كان الدافع فإن لهذا الإجهاض آثاره على نسبة المواليد في العالم، وعلى صحة النساء اللاتي يجهضن.

تذكر مجلة «التايم الأمريكية» في عددها الصادر في (٦/٨/١٩٨٤م): أن عدد حالات الإجهاض المحدث (الجناي) قد بلغ خمسين مليون حالة في كل عام، أكثر من نصفها يتم في البلاد النامية، وأن عدداً كبيراً من النساء يعانين أمراضاً بالغة الخطورة بسبب هذا الإجراء، كما أن الآلاف من النساء يلاقين حتفهن سنوياً، بسبب محاولات الإجهاض المتن، ومضاعفاته الشديدة، أو حدوث نزف شديد، أو تمزق في الرحم.

وتذكر مجلة «ميدسين دايجست»: أن ثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة ألف حالة إجهاض جنائي، تتم سنوياً في البلاد النامية.

وجاء في كتاب «الحبوب»: يتم قتل أربعين مليون جنين في العالم كل عام بواسطة الإجهاض المحدث، ويؤدي ذلك إلى وفاة قرابة مائتي ألف امرأة سنوياً، وإصابة مئات الآلاف منهن بأمراض مختلفة، وجعل عدد كبير منهن يعانين من العقم الدائم.

وورد في كتاب «ممارسة منع الحمل»: لقد شهدت بريطانيا ومعظم دول

أوروبا انخفاضاً في نسبة المواليد في الفترة من (١٨٧٠ م - ١٩٢٠ م)؛ وذلك لانتشار الإجهاض الجنائي، ولم يكن الإجهاض مسؤولاً عن الانخفاض في نسبة المواليد فحسب، ولكنه كان مسؤولاً أيضاً عن عدد كبير من وفيات النساء، وعن عدد أكبر من الأمراض الخطيرة التي تعترين بسبب ممارسة الإجهاض.

وجاء في كتاب «التحكم في الخصوبة الإنسانية»: لقد وجدت معظم الدول أنها تحتاج لإباحة الإجهاض، بسبب التغيرات الاجتماعية التي حدثت فيها، كما أن بعض الدول - وخاصة دول العالم الثالث - تعتبر الإجهاض وسيلة من وسائل تحديد النسل، ومع هذا فإن معظم الناس يعترفون بأن إباحة الإجهاض خطأ في حد ذاته، وليس هو الوسيلة الصحيحة لحل مجموعة من المشاكل الاجتماعية المعقدة.

ومن الجدير بالذكر أن أول دولة أباحت الإجهاض في العالم، هي ما كان يعرف من قبل بالاتحاد السوفيتي، وذلك في عام (١٩٢٠م)، ثم ألغى بعد ذلك عام (١٩٣٦م)، ثم أبيع عام (١٩٥٥م)، وقد تبع الاتحاد السوفيتي أكثر الدول الاشتراكية، وكانت اليابان أول دولة آسيوية تبيع الإجهاض، إذ أباحت عام (١٩٤٨م)، ويجري الإجهاض بها لثلاثة ملايين امرأة في كل عام، وأباحت الدول الإسكندنافية الإجهاض في الستينات من هذا القرن، وفي عام (١٩٧٣م) أباحت المحكمة العليا بأمريكا الإجهاض، وقد تم إجهاض أكثر من خمسة عشر مليون حالة منذ أبيع بها حتى عام (١٩٨٣م).

وتبيع الإجهاض بعض الدول الإسلامية، إذ تبيحه تونس خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، إذا كان للزوجين خمسة أطفال أحياء، أو إذا كان فيه خطورة على صحة الأم، كما تبيحه اليمن إذا زاد عدد الأطفال عن ثلاثة، ويشترط إثبات العوز والفقر، أو إذا وجد سبب طبي، أو تشوه بالجنين، كما تبيحه تركيا بقيود خفيفة<sup>(١)</sup>.

إلا أن أكثر الدول الإسلامية لا تبيع الإجهاض، وتنص قوانينها على تحريمه، أيا كان مصدر هذه القوانين، إلا أنه يمارس تحت سمع وبصر المسؤولين عن

(١) د. محمد البار، د. زهير السباعي: الطبيب أدبه وفقهه (٢٦٤ - ٢٧٢)، د. محمد البار: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي (٣٧).

تطبيق هذه القوانين، ويعتمد بعض ضعاف النفوس إلى إضفاء الشرعية على ما يمارسونه من ذلك بطريقة أو بأخرى، وفي هذا الصدد يثار التساؤل عن موقف الإسلام من إجهاض الأجنة لعذر أو لغيره، ولهذا كان هذا البحث الذي عنونت له بـ «الإجهاض من منظور إسلامي».

## حقيقة الإجهاض وحكمه

أين في هذا البحث المقصود بالإجهاض، وحكمه إذ كان ثمة عذر يقتضيه أو لم يكن، وذلك في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: حقيقة الإجهاض.

المطلب الثاني: حكم الإجهاض.

## المطلب الأول

### حقيقة الإجهاض

أين في هذا الصدد معنى الإجهاض، وأنواعه بحسب أسبابه، وذلك في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: معنى الإجهاض.

الفرع الثاني: أنواع الإجهاض.

## الفرع الأول

### معنى الإجهاض

أولاً: معنى الإجهاض في عرف أهل اللغة:

الإجهاض: هو الإسقاط، والجهيض والجهض: هو الولد السقط، أو ما تم خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش، ويقال: أجهض أي أعجل، وأجهضت

الناقة: إذا ألفت ولدها، وقد نبت وبره<sup>(١)</sup>.

ثانياً: معنى الإجهاض في عرف الفقهاء:

عرف ابن عابدين الإجهاض فقال: «هو إنزال الجنين قبل أن يستكمل مدة الحمل»<sup>(٢)</sup>، وقد عبر الفقهاء عن الإجهاض بالفاظ عدة تؤدي نفس المعنى، منها: الإنزال، والإملاص، والإخراج، والإسقاط، والإلقاء، والاستجهاض<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: معنى الإجهاض في عرف أهل الطب:

أ - عرف د. محمد البار الإجهاض بأنه: «خروج محتويات الرحم قبل عشرين أسبوعاً»، ويعتبر نزول محتويات الرحم في الفترة ما بين (٢٠ - ٣٨) أسبوعاً ولادة قبل الحمل<sup>(٤)</sup>.

ب - وعرفه بعض الأطباء بأنه: «انتهاء الحمل قبل حيوية الجنين»، وتقدر حيويته بثمانية وعشرين أسبوعاً، وهي تساوي سبعة أشهر، يكون الجنين فيها مكتمل الأعضاء، وله القدرة على الحياة<sup>(٥)</sup>.

ج - وعرف في الطب الشرعي بأنه: «طرد مكونات رحم الحامل في أي وقت قبل نهاية تسعة أشهر»<sup>(٦)</sup>.

ويلاحظ من التعريفين الأول والثاني: أن الأول منهما يعتبر مبدأ حيوية الجنين من الأسبوع العشرين للحمل، في حين يعتبر الثاني مبدأ حيويته متأخراً عن

(١) الفيروزآبادي: القاموس المحيط (٣٣٨/٢).

(٢) رسائل ابن عابدين: (٤١١/٢).

(٣) ابن عابدين: رد المحتار (٢٧٦/٥)، الموصلي: الاختيار (١٦٨/٤)، صالح الأبي: جواهر الإكليل (٢٦٦/٢)، الرملي: نهاية المحتاج (٤٤٢/٨)، الشريني: مغني المحتاج (١٠٣/٤)، حاشية الحمل على شرح المنهاج: (٤٦٦/٤)، الغزالي: إحياء علوم الدين (٥١/٢)، ابن قدامة: المغني (٧٩٥/٧)، ابن مفلح: الفروع (١٣/٦)، ابن حزم: المحلى (٣٧٨/١٢)، (٣٨٢).

(٤) د. البار: مشكلة الإجهاض (١٠).

(٥) أم كلثوم الخطيب: قضية تحديد النسل (١٤٩).

(٦) المصدر السابق.

ذلك، أي من الأسبوع الثامن والعشرين، وقد تعضد الرأي الأول بحكم المحكمة العليا في أمريكا، باعتبار الجنين قابلاً للحياة المستقلة في فترة الحمل الثالثة، التي تبدأ من الأسبوع الثالث والعشرين إلا أن الرأي الثاني يقترب مما ذهب إليه فقهاء الشريعة الإسلامية، من اعتبارهم أقل مدة يكون الجنين فيها قادراً على الحياة إذا ولد، هي ستة أشهر<sup>(١)</sup>، وهي تعادل ستة وعشرين أسبوعاً تقريباً.

## الفرع الثاني أنواع الإجهاض

قسم بعض العلماء الإجهاض بحسب سببه إلى أنواع ثلاثة:

النوع الأول: الإجهاض التلقائي: وهو الذي يتم فيه طرد الرحم للجنين من غير إرادة المرأة، سواء كان السبب خطأ ارتكبته، أو حالة جسمية تعاني منها، أو عدم اكتمال عناصر الحياة للجنين، إذ يقول د. البار: «لقد وجد أن نسبة كبيرة من هذه الأجنة المجهضة تلقائياً مشوهة تشويهاً شديداً، وبها إصابات بالغة في الجسيمات الملونة (الكروموزومات)»<sup>(٢)</sup>، وقال د. سليمان قوش: «إن الأجنة المشوهة والميتة والتي لم تتخلق يسقط معظمها قبل الأسبوع الثاني عشر للحمل، وما استمر من هذه الأجنة بعد هذا التاريخ، فإنه يستمر حتى النهاية بإذن الله تعالى، إلا إذا كان الرحم غير قادر على الاستمرار أو حدثت طوارئ أخرى كموت الجنين مثلاً، فإن الجنين يسقط ولو بعد التاريخ السابق»<sup>(٣)</sup>.

النوع الثاني: الإجهاض الاجتماعي: يراد به الإجهاض الذي يكون الدافع إليه الرغبة في عدم الإنجاب، أو المحافظة على الرشاقة والمظهر، أو التستر على فاحشة أو نحو ذلك.

النوع الثالث: الإجهاض العلاجي: وهو ما قد يتم تحت إشراف الطبيب

---

(١) ابن رشد «الحفيد»: بداية المجتهد (١١٨/٢)، مغني المحتاج: (٤١/٣).

(٢) مشكلة الإجهاض: (١٢).

(٣) د. سليمان عمر قوش: الاكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن الكريم (٢٥).

للمحافظة على حياة الأم وصحتها، ضد الخطر المحدث بها من جراء الحمل ،  
أو للمحافظة على حياة طفل موجود<sup>(١)</sup>، وتنحصر حالات الإجهاض العلاجي  
فيما يلي:

- ١ - أن تكون الحامل بوضع يهدد حياتها بالخطر، إن لم تلجأ إلى الإجهاض.
- ٢ - أن يعقب الحمل - إذا استمر - عاهة ظاهرة في بدن الأم، بحيث يثبت  
بقرار أهل الخبرة أنه لا سبيل لتجنبها إلا بالإجهاض.
- ٣ - أن تتيقن الحامل أو يغلب على ظنها، أن استمرار الحمل قد يسبب لها  
هزالاً أو نقصاً في لياقتها البدنية، أو يضطرها إلى ولادة غير طبيعية.
- ٤ - أن يتكون وضع يهدد حياة رضيع موجود بالهالك، كأن يجف ثدي الأم من  
اللبن بسبب الحمل، وغلب على الظن عجز الأب عن استئجار ممرض  
للطفل الرضيع.
- ٥ - أن يغلب على ظن الطبيب المختص، أن الجنين سيولد لأمر ما مشوهاً أو  
ناقص الخلقة<sup>(٢)</sup>.

وقسم بعضهم الإجهاض بحسب درجته، من حيث الاكتمال أو النقص،  
وتكرره، ودوافعه، إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: الإجهاض المنذر: وقد سمي بذلك، لأنه ينذر بوقوع  
الإجهاض، ويعتبر نزول الدم من الرحم، أو وجود آلام في الرحم إجهاضاً  
منذراً، إذا تم قبل مرور عشرين أسبوعاً من بدء الحمل، وفي أغلب الحالات  
يتوقف النزف إذا لم تجهد الحامل نفسها في عمل شيء، إذ يواصل الجنين نموه  
دون مضاعفات.

النوع الثاني: الإجهاض المحتم: وسمي بذلك، لأنه ينتهي إلى خروج الجنين  
حتماً، ويصحبه نزف دم من الرحم، ويكون عنق الرحم متسعاً، ويسمى  
الإجهاض كاملاً، إذا استطاع الرحم أن يطرد جميع محتوياته، أما إذا بقي  
بعضها فيه، فإنه يكون إجهاضاً غير كامل، وهذا يقتضي إخراج ما تبقى من

(١) د. محمد البوطي: مسألة تحديد النسل (٦٧ - ٦٨).

(٢) المصدر السابق: (٩١ - ٩٢).

محتويات الرحم خوفاً من تعفنها.

النوع الثالث: الإجهاض المختفي: وفي هذا النوع من الإجهاض يحدث نزيف داخلي في الرحم، وتنقطع تغذية الجنين، فيموت وربما تكلس (أي ترسبت في الجنين أملاح الكالسيوم)، ويبقى الجنين في الرحم فترة قد تطول وقد تقصر، ثم يقذفه الرحم ذاتياً أو يخرجها الطبيب.

النوع الرابع: الإجهاض المتكرر: وهو يحدث بسبب وجود أحد الأمراض التالية في الغالب:

- أ - المرض المزمن لدى الأم: كالزهري، أو البول السكري، أو أمراض الكلى، أو مرض الهربس.
- ب - أمراض الرحم الخلقية.
- ج - اتساع عنق الرحم.
- د - أمراض الجنين الوراثية.
- هـ - نقص هرمون البروجسترون.

النوع الخامس: الإجهاض الجنائي أو الإجهاض المحدث: وهو الذي يتم بفعل المرأة الحامل أو طبيبها أو هما معاً، إذا كان الحمل غير مرغوب فيه، بأن يكون الجنين قد نشأ مشوهاً، أو أن تكون المرأة الحامل مصابة بخلل عقلي، أو أن يكون الحمل قد تم نتيجة اغتصاب، أو تم ببنكاح أحد محارمها، ويعتبر الإجهاض الجنائي خطراً على صحة الحامل، لأنه يحدث عادة في مكان غير معقم، وقد يحدث من غير طبيب، وتصل نسبة الوفيات فيه إلى أرقام عالية، وتذكر مجلة «التايم الأمريكية» في عددها الصادر في السادس من أغسطس (١٩٨٤م): أن عدد حالات الإجهاض المحدث قد بلغ خمسين مليون حالة في كل عام، وأن عدداً كبيراً من النساء يعانين من أمراض بالغة الخطورة بسبب ذلك، كما أن آلاف النساء يلاقين حتفهن سنوياً، بسبب محاولات الإجهاض هذه بوسائل غير معقمة، مما يؤدي إلى الإجهاض المتن، ومضاعفاته الشديدة، أو حدوث نزف شديد، أو تمزق في الرحم.

النوع السادس: الإجهاض العلاجي: وهو الذي يقصد به المحافظة على حياة

الأم، أو صحتها من مخاطر الحمل والولادة ونحو ذلك، وفي هذا الصدد يقول د. رالف بنسون: «رغم أن هناك أسباباً عدة، طبية وجراحية تدعو إلى الإجهاض، إلا أن التقدم الطبي العلاجي جعل الحاجة إلى الإجهاض نادرة نسبياً بحيث لا تزيد عن حالة واحدة من كل خمسمائة حالة حمل، واليوم تجري معظم حالات الإجهاض لأسباب اجتماعية، وليس لأسباب طبيعية، وإن كانت لا تزال تحمل اسم الإجهاض العلاجي، ولهذا ينبغي على الطبيب أن يتيقن أن استمرار الحمل خطر يهدد حياة الأم، وأن مخاطر الإجهاض أقل من مخاطر استمرار الحمل ومخاطر الولادة».

والأسباب الطبية الداعية إلى الإجهاض هي ما يلي:

- ١ - أمراض الكلى المزمنة، مع ارتفاع نسبة البولينا في الدم، أو إلتهاب الكلى وحوضها المزمّن المصحوب باستسقاء الكلية.
- ٢ - أمراض القلب إذا وصل المرض إلى المرتبة الثالثة، أو كانت المريضة مصابة بذبذبة أذينية، أو تعاني من انسداد بالشرايين التاجية للقلب، أو ضيق شديد في الصمامات.
- ٣ - أمراض الجهاز التنفسي، إذا كانت إصابة الرئتين بها شديدة، مثل: مرض الإمفيزيما، وقصور الرئتين.
- ٤ - أمراض الاستقلاب، وأهمها البول السكري، إذا وصل بالمريضة إلى حد تهديدها بالعمى أو مرض الكلى المزمن.
- ٥ - أمراض الدم، كبعض أمراضه المصحوبة بجلطة، وعلل الهيموجلوبين، وعيوب التجلط.
- ٦ - الأمراض الخبيثة: مثل سرطان الثدي وعنق الرحم، ومرض هودجكين الخبيث، الذي تقتضي معالجته استخدام الأشعة التي تؤثر على حياة الجنين.
- ٧ - الأمراض العقلية والنفسية، مثل: الشيزوفرينيا وحالات الهوس، لعدم إمكان المريضة العناية بمولودها.
- ٨ - الأمراض المتعلقة بالحمل والولادة، مثل: الحصبة الألمانية، وسقوط الرحم،



وجود ناسور بين المثانة والرحم أو المهبل، وخاصة إذا كانت قد أجريت عمليات قبل الحمل لمثل هذه الحالات.

٩ - الأمراض الخلقية في الأم، التي تجعل الولادة متعسرة، مثل مرض تكون العظم الناقص، أو مرض الحذب الجنفي.

١٠ - أمراض نقص أو اضطراب جهاز المناعة لدى الأم، مثل: مرض نقص المناعة الطبيعية، أو مرض الذئبة الحمراء، أو التهاب المفاصل نظير التهاب الرثوي.

١١ - الأمراض الوراثية التي تنتقل إلى الجنين، مثل مرض رقص هنتجتون، أو مرض تيساك، أو غيرهما من الأمراض الوراثية، أو العيوب التي تصيب الكروموزومات، مثل: مرض داون، الذي كان يعرف باسم المغولية<sup>(١)</sup>.

وأشير في هذا المقام إلى أن الإجهاض التلقائي أيا كان سببه لا يدخل في هذا البحث، لأنه يتم بدون قصد إلى حدوثه من قبل المرأة الحامل، ولا يؤاخذ المرء بما لم يقصد إلى وقوعه، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)<sup>(٢)</sup>، وأما غيره من أنواع الإجهاض، فأتعرض لبيان حكمها في هذا البحث، سواء كانت من قبيل الإجهاض لعذر أو لغيره.

---

(١) مشكلة الإجهاض: (٣٠ - ٣٤)، د. البار، د. زهير السباعي: الطبيب أدبه وفقهه (٢٦٥).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأخرجه ابن ماجه والدارقطني في سننهما، وقال البوصيري في زوائده على ابن ماجه: إسناده صحيح، وقال فيه النووي: حديث حسن. الحاكم: المستدرک (١٩٨/٢)، سنن ابن ماجه: (٦٥٩/١)، سنن الدارقطني: (١٧٠/٤)، الهيثمي: مجمع الزوائد (٢٥٠/٦).

تنبيه: قال الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير»: (٢٨٣/١): «تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء والأصوليين بلفظ: (رفع عن أمتي...)، ولم نره بها في الأحاديث المتقدمة عند جميع من أخرجه...»، ثم جلب ابن حجر روايتين ضعيفتين قريية من هذا اللفظ، والصحيح لفظ: (إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه)، وهو حديث صحيح أو حسن، ورد عن ابن عباس [المجلة].

## المطلب الثاني حكم الإجهاض

أبين في هذا المطلب حكم الإجهاض لعذر أو لغيره، وأقدم لذلك ببيان مراحل تخلق الجنين، وذلك في ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: مراحل تخلق الجنين.

الفرع الثاني: إجهاض الجنين لغير عذر.

الفرع الثالث: إجهاض الجنين لعذر.

## الفرع الأول مراحل تخلق الجنين

إن بيان حكم الإجهاض يقتضي بيان مراحل تخلق الجنين، والحد الزمني لكل مرحلة، لمعرفة حكم التسبب، لإسقاط الجنين في أي منها، وقبل بيان هذه المراحل أعرف بالجنين:

أولاً: حقيقة الجنين:

الجنين في عرف أهل اللغة:

الجنين: هو الولد ما دام في بطن أمه، لاستتاره فيه، من جنن إذا ستر، يقال: جن الشيء يجنه: إذا ستره، وكل شيء ستر عنك فقد جن عنك، وسمي الجن بهذا، لاستتارهم واختفائهم عن الأبصار، وسمي الجنين به لاستتاره في بطن أمه، وجن في الرحم يجن جناً: استتر، وجمع الجنين: أجنة وأجثن<sup>(١)</sup>.

---

(١) القاموس المحيط: (٢١٢/٤)، ابن منظور: لسان العرب (٩٣/١٣) - جنن -.

الجنين في عرف الفقهاء:

عرف بعض الحنفية والشافعية الجنين بأنه: «ما فارق العلقه والمضغة، وبدأت عليه دلائل التخلق، وكذا إذا كانت مضغة، ولم يتبين فيها شيء من خلق، ولكن شهد ثقات بأنه مبدأ خلق آدمي، ولو بقي لتصور»، وقال المزني: «أقل ما يكون به جنيناً أن يفارق المضغة والعلقه، حتى يتبين منه شيء من خلق آدمي: أصبع أو ظفر أو عين أو ما أشبه ذلك».

ويرى ابن عابدين أن الجنين هو: «الحمل ما دام مضغة أو علقه ولم يخلق له عضو، أو إذا تصور، بأن ظهر له شعر أو أصبع أو رجل أو نحو ذلك»<sup>(١)</sup>.

ويرى بعض الحنابلة أن الجنين هو: «ما فيه صورة خلق آدمي، أو لم تكن فيه صورة آدمي، إلا أنه قد شهد ثقات بأن فيه صورة خفية لآدمي، وأنه لو بقي لتصور»<sup>(٢)</sup>.

وعرف بعض المالكية الجنين بأنه: «الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار لم يذب»، وقال بعض آخر منهم: «هو كل ما طرحته المرأة مما يعلم أنه ولد، سواء كان تام الخلقة أو كان مضغة أو علقه أو دماً»<sup>(٣)</sup>.

ويرى ابن حزم أن الجنين يصدق على: «ما استكن في رحم الأم منذ بدء تخلقه، وهي مرحلة العلقه، سواء كان قبل تمام الأربعة أشهر من الحمل، أو كان بعده تمامها»<sup>(٤)</sup>.

ويستبين من هذه التعريفات: أن المالكية وابن حزم يرون: أن الجنين يصدق على ما استكن في رحم المرأة، ولو لم تكن له صورة آدمي، بأن كان علقه ليس فيها خلق آدمي، ويرى غيرهم: أن الجنين يصدق على ما استكن في رحم المرأة، وكانت له صورة ظاهرة أو خفية لآدمي.

(١) رد المحتار: (٢٧٦/٥)، مختصر المزني «هامش الأم»: (١٤٣/٥).

(٢) ابن قدامة: الكافي (٨٦/٤).

(٣) بداية المجتهد: (٣٤٨/٢)، التسولي: البهجة في شرح التحفة (٣٧٩/٢)، شرح الزرقاني على خليل وحاشية البتاني: (٣١/٨).

(٤) ابن حزم: المحلى (٦٤٠/١١).

وإن كنت أميل إلى ما ذهب إليه المالكية وابن حزم في بيانهم المقصود بالجنين، وذلك لأن عدم ظهور صورة آدمي لما استكن في رحم المرأة، لا ينفي أنه قد تخلق، فاستحق أن يطلق عليه جنين، مثله في هذا مثل ما كان له خلق آدمي.

## ثانياً: مراحل تخلق الجنين:

جاء بيان هذه المراحل في عدة آيات من كتاب الله تعالى منها ما يلي:

١ - قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (١٤)﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤].

٢ - قال سبحانه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا (٢)﴾ [الإنسان: ٢].

٣ - قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (٤٥) مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى (٤٦)﴾ [النجم: ٤٥، ٤٦].

٤ - قال جل شأنه: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ (٥) خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ (٦) يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ (٧)﴾ [الطارق: ٥ - ٧].

٥ - قال سبحانه: ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ (١٧) مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ (١٨) مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ (١٩)﴾ [عبس: ١٧ - ١٩].

٦ - قال عز من قائل: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى (٣٦) أَلَمْ يَكْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيِّ يُمْنَى (٣٧) ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى (٣٨)﴾ [القيامة: ٣٦ - ٣٨].

٧ - قال جل شأنه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [فاطر: ١١].

٨ - قال الحق سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧].

٩ - قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ

نُطْفَةٌ ثُمَّ مِنْ عُلْقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّينَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴿[الحج: ٥] .

كما جاء في بيان هذه المراحل في السنة النبوية المطهرة من ذلك ما يلي:

١ - روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدوق: (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات، يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد)<sup>(١)</sup>.

٢ - روي عن حذيفة الغفاري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا مر بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكاً فصورها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم يقول: أي رب ذكر أم أنثى، فيقضي ربك ما شاء.)<sup>(٢)</sup> الحديث.

ويتضح من نصوص الكتاب والسنة السابقة أن تخلق الجنين يمر بأربعة مراحل هي: النطفة، ثم العلقة، ثم المضغة، وأن الحد الزمني لكل مرحلة منها هو أربعون يوماً، ثم يعقبها مرحلة نفخ الروح.

#### مرحلة النطفة:

يقال نطف الماء نطفاً ونطفاناً: إذا سال، ونطف الماء تنطيفاً: أي صبّه، وتطلق النطفة ويراد بها الماء الصافي قل أو كثر، أو قليل الماء الذي يبقى في الوعاء، كما تطلق على ماء الرجل<sup>(٣)</sup>.

وهذا الإطلاق الأخير هو المراد هنا، وقد وصف الحق سبحانه النطفة التي يتخلق منها الجنين، بأنها نطفة أمشاج، والأمشاج: هي الأخلاط، ونطفة أمشاج أي مختلطة بماء المرأة ودمها، قال الفراء: أمشاج: أي اختلاط ماء الرجل وماء المرأة والدم والعلق، وقيل: الأمشاج هي الحمرة في البياض والبياض في

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: (٤٥١/٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: (٤٥٢/٢).

(٣) القاموس المحيط: (٢٠٧/٣) - النطفة - .

الحمرة. قال القرطبي: وهذا قول يختاره كثير من أهل اللغة، وذلك لأن ماء الرجل أبيض غليظ، وماء المرأة أصفر رقيق، فيخلق منهما الولد، وقال ابن عباس في هذه الآية: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نَظْفَةِ أَمْشَاجٍ﴾: «يعني ماء الرجل وماء المرأة إذا اجتماعا واختلطا، ثم ينتقل بعد من طور إلى طور، وحال إلى حال، ولون إلى لون»، قال ابن كثير: وهكذا قال عكرمة ومجاهد والحسن والربيع بن أنس: هو اختلاط ماء الرجل بماء المرأة. وثمة رواية أخرى عن ابن عباس في تفسير هذه الآية أنه قال: يختلط ماء الرجل وهو أبيض غليظ، بماء المرأة وهو أصفر رقيق، فيخلق منهما الولد.

كما وصف الحق سبحانه النطفة التي يتخلق منها الجنين بأنها: ﴿نَظْفَةٌ مِنْ مَنِيٍّ﴾، أي من قطرة ماء تمنى: أي تراق في الرحم، ومعنى الآية - كما قال القرطبي -: ألم يك ماء قليلاً في صلب الرجل وترائب المرأة!.

ووصفها الحق سبحانه كذلك بأنها: ﴿مَاءٌ دَافِقٌ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ (٧)﴾، والماء الدافق هو المصبوب، من الدفق وهو الصب، قال الفراء والأخفش: من ماء دافق أي مصبوب في الرحم، وقال الزجاج: من ماء ذي اندفاق، فالدفاق هو المندفق بشدة قوته، وقد أراد الله سبحانه به مائين: ماء الرجل وماء المرأة، لأن الإنسان مخلوق منهما، لكن جعلهما ماء واحداً لامتزاجهما، ومعنى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ (٧)﴾: أي أنه يخرج من صلب الرجل وترائب المرأة، أي عظام صدرها ونحرها على المشهور من كلام العرب<sup>(١)</sup>.

والأشبه أن المقصود بالنطفة التي هي مبدأ تخلق الجنين، وفقاً لما وصفها الله تعالى به، وقال العلماء في بيانها: هي ماء الرجل والمرأة إذا امتزجا واستقرا في رحم المرأة، فماء الرجل هو المنى الذي يحمل النطفة المذكرة، وماء المرأة هو البيضة التي هي النطفة المؤنثة، وذلك لأن للمرأة نوعين من الماء، أحدهما: ماء المهبل «إفراز غدد بارتولين»، وهذا يسيل عند الإثارة الجنسية، والثاني: الماء الدافق الذي يخرج حاملاً البيضة بعد انفجار الجريب من المبيض عبر القناة إلى

(١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٩/١١٧، ١٢٠ - ١٢١، ٤/٢٠ - ٥)، ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (٤/٤٥٣)، الشوكاني: فتح القدير (٥/٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٤١٩).

الرحم، وحاصل تلقيح النطفة المذكورة للمؤنثة هي نطفة الأمشاج، وبعد اتحاد النطفتين وتكوين نطفة الأمشاج في قناة الرحم، تبدأ في الانقسام، وتتحول إلى بيضة توتية، ثم كرة خلوية، حيث تبدأ في الانغراس في جدار الرحم، لتتحول إلى طور آخر هو طور العلقة<sup>(١)</sup>.

### مرحلة العلقة:

تطلق العلقة ويراد بها القطعة من الدم عامة، أو الدم الشديد الحمرة، أو الغليظ، أو الجامد منه<sup>(٢)</sup>، وقال القرطبي والشوكاني: العلق هو الدم العبيط، أي الطري أو المتجمد، وقيل: الشديد الحمرة، والمراد به - كما قالوا - الدم الجامد المتكون من المنى، وقال ابن كثير في معنى قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً﴾: أي صيرنا النطفة - وهي الماء الدافق الذي يخرج من صلب الرجل وترائب المرأة - علقه حمراء، قال عكرمة: والعلق دم<sup>(٣)</sup>.

### مرحلة المضغة:

المضغة: هي القطعة من اللحم بقدر ما يعضغ الماضغ<sup>(٤)</sup>، وهي تتكون من العلقه، وهذه المضغة إما أن تكون مخلقة: أي مستبينة الخلق، ظاهرة التصوير، أو غير مخلقة: أي لم يستين خلقها، ولم يظهر تصويرها، وقال أكثر المفسرين: ما أكمل خلقه بنفخ الروح فيه فهو المخلقة، وهو الذي ولد لتمام، وما سقط كان غير مخلقة، أي غير حي بأكمال خلقتة بالروح، وقد روي هذا عن ابن عباس كذلك، وقال ابن كثير: «إن العلقه تمكث أربعين يوماً، ثم تستحيل فتصير مضغة، أي قطعة من لحم لا شكل فيها ولا تخطيط، ثم يشرع في التشكيل والتخطيط، فيصور منها رأس ويدان وصدر وبطن، وفخذان ورجلان وسائر

(١) د. السباعي: الإجهاض بين الطب والفقه والقانون (٢٨)، د. سليمان قوش: الاكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن الكريم (١٥).

(٢) القاموس المحيط: (٢٧٥/٣) - العلق - .

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٦/١٢)، ابن عطية: المحرر الوجيز (١٠/٢٢٨)، تفسير القرآن العظيم: (٣/٢٤٠)، الشوكاني: فتح القدير (٣/٤٣٦).

(٤) القاموس المحيط: (١١٧/٣) - مضغ - .

الأعضاء، فتارة تسقطها المرأة قبل التشكيل والتخطيط، وتارة تلقىها وقد صارت ذات شكل وتخطيطاً.

وقوله سبحانه: ﴿لُبَّيْنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، أي وتارة تستقر في الرحم لا تلقىها المرأة ولا تسقطها، كما قال مجاهد في قوله سبحانه: ﴿مُخَلَّقَةً وَغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ﴾: «وهو السقط مخلوق وغير مخلوق، فإذا مضى على المضغة أربعون يوماً وهي على هذا النحو، أرسل الله تعالى إليها ملكاً، فنفخ فيها الروح، وسواها كما يشاء الله عز وجل، من حسن أو قبح، وذكر أو أنثى، وكتب رزقها وأجلها، وشقي أو سعيد».

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿مُضْغَةً مُّخَلَّقَةً﴾: أي تامة الخلق، ﴿وَغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ﴾: أي السقط، وقال ابن زيد: المضغة المخلقة: هي التي خلق الله فيها الرأس واليدين والرجلين، وغير المخلقة: هي التي لم يخلق فيها شيء، وقال ابن العربي: إذا رجعنا إلى أصل الاشتقاق، فإن النطفة والعلقة والمضغة مخلقة؛ لأن الكل خلق الله تعالى، وإن رجعنا إلى التصوير الذي هو منتهى المخلقة، كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾، فذلك ما قاله ابن زيد. وقال القرطبي: «التخليق من الخلق، وفيه معنى الكثرة، فما تتابع عليه الأطوار، فقد خلق خلقاً بعد خلق، وإذا كان نطفة فهو مخلوق، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾»<sup>(١)</sup>.

### مرحلة نفخ الروح:

إذا مضى على المضغة أربعون يوماً وهي على هذا النحو، أرسل الله تعالى إليها ملكاً، فنفخ فيها الروح، وسواها كما يشاء الحق سبحانه، من حسن أو قبح، وذكر أو أنثى، وكتب رزقها وأجلها، وشقي أو سعيد، فهذا النفخ يكون في الأيام العشر بعد الأشهر الأربعة، التي يكون فيها الجنين في مراحل التخلق السابقة<sup>(٢)</sup>.

(١) الجامع لأحكام القرآن: (٩/١٢)، تفسير القرآن العظيم: (٢/٢٠٦)، فتح القدير: (٣/٤٣٦).

(٢) الجامع لأحكام القرآن: (٦/١٢ - ٧)، تفسير القرآن العظيم: (٣/٢٠٦ - ٢٠٧).



بيان بعض الأطباء هذه المراحل :

قال د. سليمان قوش: «عناصر التناسل هي النطفة المذكرة (الحيوان المنوي) والنطفة المؤنثة (البیضة)، وحاصل تلقيح النطفة المذكرة للمؤنثة هي النطفة الأمشاج، التي تبدأ في الانقسام لتتحول إلى بيضة توتية (Morula)، ثم كرة خلوية (Blastula)، تقع في حوالي اليوم الرابع عشر، وتستقر في الرحم بعد سبعة أيام أخرى، فتصبح علقة بعد تسعة عشر يوماً أخرى، أي بعد أربعين يوماً من أول يوم آخر طمث، وتحتوي هذه الكرة الخلوية على لوحة خلوية (الحمیل) (Embryonic plate) بين جوفين أحدهما المحمی (Yolk sac) والثاني الأمنيوس (Amniotic sac)، ويضطرد غموها في جدار الرحم، ثم لا يلبث أن يتجه باتجاه جوف الرحم، وفي هذه الأثناء تكون اللوحة الخلوية آخذة بالتطور، لتشكّل الوريقات الثلاث الظاهرة (Ectoderm)، والباطنة (Endoderm)، والمتوسطة (Mesoderm) التي تبدأ في الاستعداد لتشكيل الأعضاء، فيأخذ الحمیل شكل دودة يظهر فيها حبل يسمى: بالحبل الظهري (Notocord)، وقناة مفتوحة النهائيين تحصل من تنثي الوريقة الظاهرة.

أما المتوسطة فتشكل منها كتل على جانبي الحبل، تسمى بالكتل البدنية (Somites) تظهر تباعاً، وحين يبلغ الحمیل أربعين يوماً تقريباً تنغلق نهايته السفلية ثم العلوية، ويكون قد اكتمل ظهور الكتل البدنية، وتكون النطفة أشبه بدودة العلق، حيث تكون قد كبرت وتدلّت في جوف الرحم معلقة بجداره، وتكون الاستعدادات لتخلق الأعضاء قد اكتملت، وتجمع كتب الجنين على أن أعضاء الجنين وأجهزة جسمه، تبدأ بالتشكل في الأسبوع السادس الطمهي، وهو يعادل الأسبوع الرابع اعتباراً من الإلقاح، ويكتمل تشكلها في الأسبوع الحادي عشر، وأن الكائن الجديد يكون مكتمل الأعضاء تام الخلقة في الأسبوع الثاني عشر، وفي نهاية طور العلقة يكون طول الجنين خمسة سنتيمترات تقريباً، وقد تخلقت أعضاؤه، واستحق بهذا أن يسمى طور المضغة، وأصبح حجمه كقطعة اللحم التي تمضغ، وفي هذا الطور ينتهي اعتماد الجنين على التعلق بجدار الرحم، نظراً لازدياد حجمه ووزنه، بحيث يستند على جدار الرحم بواسطة أغشية الجوف الأمنيوسي والكربوني.

وتتشكل المشيمة، إذ تكون كقرص لحمي دموي، ليس فيه علامات لتصور الأعضاء (مضغة غير مخلقة)، وذلك في الأسبوع الثاني عشر، ووظيفتها تغذية الجنين من دم الأم، وبهذا يتميز الحمل في الأسبوع الثاني عشر إلى قطعتين من اللحم، إحداهما مخلقة وهي الجنين، والأخرى غير مخلقة وهي المشيمة، وابتداء من الأسبوع التاسع يتكون للجنين شكل بشري مميز، يتنامى بعد ذلك بحيث لا يشترك به مع أجنة الحيوانات الأخرى في شيء، وفي هذا الطور تتكون العظام على شكل غضاريف، ثم تبدأ مراكز التعظم في المضغة، وتستمر حتى بعد البلوغ، ثم تكسى العظام بالعضلات المخططة (اللحم)، ويمتد طور المضغة من اليوم الحادي والثمانين إلى اليوم المائة والعشرين، بعد أول يوم من آخر طمث، وينتهي هذا الطور بنفخ الروح<sup>(١)</sup>.

وقال د. سيف الدين السباعي: «يمر تخلق الجنين بأربعة مراحل: أولها: النطفة التي هي عبارة عن ماء الرجل والمرأة، أي السائل النوي للرجل، وأما نطفة المرأة فهي على ما يبدو يبيضتها، ومجموعة من الإفرازات التناسلية المهيأة لنجاح اللقاء بين النطفة والبيضة، والبيضة الملقحة لا تعدو أن تكون حياة خلوية، إلا أنها تمتلك القدرة الكاملة على التطور إلى كائن حي، والنمو من طور إلى طور آخر في ظروف الرحم المواتية، وتشرع البيضة الملقحة في الانقسام في سلسلة هندسية، حيث تدعى (التوتة)، وذلك دون أن تغير من حجمها، ثم تتجه إلى جوف الرحم الذي هيء لاستقبالها، وفي اليوم السابع تقع التوتة بتماس جدار الرحم، وتغوص فيه حتى تنغرس، وتغطي بسداة ليفية، وفي هذه الأثناء تزداد نموا بما يصل إليها من غذاء تحصل عليه من بعض خلاياها.

وهكذا تعشش التوتة وتعلق بجدار الرحم، لتدخل في طور آخر هو طور العلقة، وفي اليوم التاسع لها توجد منغرس في عمق بطانة الرحم، وفي خلال فترة انقسام الخلايا تحتاج هذه التوتة إلى مقدار دائم وكاف من الغذاء، فتتصل بأوعية الرحم المملوءة بالدم، وفي اليوم الحادي عشر تشكل أوعية الرحم شبه جيوب دموية، متصلة بأوعية خلايا التوتة المنقسمة، وهكذا تحاط كتلة الخلايا الجنينية بنسيج خلوي يعج بالدم، وهذه الصورة هي أشبه ما يكون لمفهوم العلقة،

(١) الاكتشافات العلمية الحديثة: (١٥ - ٢٦).

التي هي عبارة عن كتلة من الدم الجامد.

ثم تدخل بعد ذلك في طور ثالث هو طور المضغة، وفي هذه المرحلة تنفصل خلايا المضغة إلى وريقات ثلاث، لتبدأ هذه الوريقات بالتمايز وتصوير الأعضاء والأجهزة المختلفة، ويكون هذا في بداية الشهر الثاني، إذ يتشكل الجهاز العصبي والحويصلات السمعية والبصرية، وتظهر مولدات الغضاريف والعضلات والأدمة، وأصول الجهاز البولي والتناسلي، والقلب والجهاز الهضمي، وبإبرام الأطراف العلوية والسفلية، وتتم المضغة بطورين هما: المضغة غير المخلقة، حيث تتصور الأعضاء دون أن تظهر، ثم تتطور وتتخلق لتشكل الأجهزة والأعضاء، وتلك هي المضغة المخلقة.

وفي منتصف هذا الشهر تحدث تبدلات خاصة، إذ تسمع دقات القلب وتشكل العينان والأذنان، والأنف والشفتان وبإبرام الأسنان وبعض العضلات، وتكون اليدين قصيرتين، والساقان أقصر إلا أنها واضحة المعالم، لتبدأ بذلك مرحلة الجنين، وهي المرحلة الرابعة من مراحل التخلق، وتطلق طياً على الفترة بين الشهرين الثالث والتاسع، وفي هذه المرحلة يزداد وزن الجنين ويطول حجمه، وتأخذ أعضاؤه ملامحها النهائية، وفي الشهر الثالث يبدأ بتحريك ساقيه وقبضتي يديه وإبهامه وبدنه، وفي نهاية الشهر الرابع ينفخ فيه الروح.

وتستطيع الأم أن تشعر بحركته، وأن يسمع الطبيب دقات قلبه، وفي هذه المرحلة يبدأ الجنين بممارسة عمليتي النوم والصحو، ويصبح حساساً للضجيج، فينتقل من حالة النوم إلى حالة الصحو، ويكون قادراً على البلع، وتشكل الأحبال الصوتية، وينغلق البطن، ويبدأ الكبد بالقيام بوظائفه، ويتخلق الدم من مخ العظام والكبد.

وخلاصة القول: أنه بنهاية الشهر الرابع وبداية الخامس، تنتقل أجهزة الجنين من الخمود إلى الفعالية، وهذا في تقديرنا ناجم عن نفخ الروح في هذا الوقت من عمر الجنين<sup>(١)</sup>.

---

(١) الإجهاض بين الطب والفقه والقانون: (٢٨ - ٤٤).

## الفرع الثاني إجهاض الجنين لغير عذر

أين في هذا الصدد حكم إجهاض الجنين لغير عذر بعد نفخ الروح فيه أو قبل ذلك، وعمّا إذا كان الإجهاض بقصد التستر على فاحشة، أو بقصد تنظيم النسل، يعد إجهاضاً بعذر أو بغيره، وفي البداية أشير إلى ما يلي:

أ - لا خلاف بين الفقهاء على حرمة التسبب لإسقاط الجنين، الذي يكون في حالة نفخ الروح فما بعدها إلى الوضع، وهو الذي مضت عليه مائة وعشرون يوماً من بدء الحمل، إذا كان التسبب لإسقاطه لغير عذر، وأن إسقاطه والحال هذه يعد قتلاً للنفس بالإجماع، وقد حكى هذا الإجماع ابن جزري والدردير وغيرهما<sup>(١)</sup>، ويدل حرمة التسبب لإسقاطه في هذه الحالة، النصوص التي ورد فيها النهي عن قتل النفس بغير حق، مثل قول الحق سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣]، وما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ( اجتنبوا السبع الموبقات)، قالوا: يا رسول الله وما هن؟، قال: (الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات)<sup>(٢)</sup>.

ب - أن ثمة خلاف بين الفقهاء في حكم التسبب لإسقاط الجنين الذي يكون في أي مرحلة من مراحل التخلق الثلاثة، السابقة على نفخ الروح. وأبين خلافتهم في هذه المسألة، كما أين حكم إجهاض الجنين بقصد التستر على فاحشة، أو بقصد تحديد النسل في مقاصد ثلاثة على النحو التالي:

---

(١) رد المحتار: (٢٣٩/٥)، الموصلي: الاختيار (١٦٨/٤، ٤٤٤/٥)، الدردير: الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي عليه (٢٣٧/٢)، ابن جزري: القوانين الفقهية (٢٣٥، ٢٧٦)، نهاية المحتاج: (٤٤٢/٨)، حاشية الجمل: (٣٨٩/٤، ٣٩٠، ٤٤٦) المغني: (٨١٥/٨)، ابن الجوزي: أحكام النساء (١٠٠)، المحلى: (١٩/١١).

(٢) أخرجه الشيخان: «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان»: (١٧/١).

المقصد الأول: إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه .

المقصد الثاني: إجهاض الجنين بقصد التستر على فاحشة .

المقصد الثالث: إجهاض الجنين بقصد تحديد النسل .

## المقصد الأول

### إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه

اختلف الفقهاء في حكم التسبب لإسقاط الجنين، الذي يكون في أي مرحلة من مراحل التخلق السابقة على نفخ الروح، إذا كان لغير عذر، وذلك على خمسة مذاهب:

#### المذهب الأول:

يرى أصحابه أنه لا يجوز التسبب في إخراج النطفة، وذلك لأن لها حرمة تقتضي عدم إبادة إفسادها، أو التسبب في إخراجها بعد استقرارها في الرحم .

ذهب إلى هذا بعض الحنفية، إذ يرى هؤلاء أن التسبب لإخراج النطفة مكروه كراهة تحریم، وأن من يفعل ذلك هو آثم، إلا أن إثمهم دون إثم القاتل، وحرمة التسبب في إخراج النطفة بعد استقرارها في الرحم هو المعتمد من مذهب المالكية، وقول الغزالي من الشافعية، وقال ابن الجوزي الحنبلي: «تعتمد إسقاط ما كان في أول الحمل فيه إثم كبير، إذا كان لم ينفخ فيه الروح، وهذا الإثم الكبير يقتضي حرمة التسبب إلى ذلك»، والذين ذهبوا إلى هذا المذهب من الفقهاء يمنعون بالأولى التسبب في إسقاط العلقه والمضغة<sup>(١)</sup>.

#### المذهب الثاني:

يرى من ذهب إليه من الفقهاء جواز التسبب لإسقاط النطفة، بخلاف العلقه

(١) رد المحتار: (٢٣٩/٥، ٢٧٩)، ابن نجيم: البحر الرائق: (٢١٤/٣ - ٢١٥)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي: (٢٣٧/٢)، القوانين الفقهية: (٢٣٥)، الزرقاني: شرحه على الموطأ (٧٧/٣ - ٧٨)، نهاية المحتاج: (٤٤٢/٨)، الغزالي: إحياء علوم الدين (٥١/٢)، الرادوي: الإنصاف (٣٨٦/١)، أحكام النساء: (٩٩).

والمضغة فيحرم التسبب لإسقاطهما، على تفصيل بين بعض أصحاب هذا المذهب في ذلك.

إذ قال بعض المالكية بكرهه إخراج المني المتكون في الرحم قبل الأربعين يوماً، وهذا يفيد أن هذا البعض يرى جواز التسبب لإسقاط النطفة، وإن كان ذلك مكروهاً، وتحديد الجواز بما كان قبل الأربعين، يقتضي أن ما استقر في الرحم إلى الأربعين فأكثر، وهما المرحلتان التاليتان لذلك - العلقة والمضغة - يحرم التسبب لإسقاطهما، وإلى هذا المذهب ذهب جمهور الشافعية، إذ يرون أن حرمة الإسقاط تبدأ من وقت بدء تخلق الجنين، التي تكون بعد أربعين يوماً أو اثنين وأربعين يوماً من بدء الحمل، وقالوا: إن حرمة الإسقاط تكون أشد فيما قرب من زمن النفخ، لأنه حريمه.

وقال بعض الحنابلة: يجوز شرب الدواء لإسقاط النطفة، فإن تعمدت المرأة الإسقاط بشرب دواء يُسقط، ولم يبلغ الحمل المدة التي ينفخ فيها الروح فعليها الإثم فحسب، ولا تجب في إلقائه غرة، وقال بعضهم: إن ألقته مضغة وشهدت القوايل أنه خلق آدمي، وجبت فيه الغرة، وهذا يفيد حرمة التسبب لإسقاطه، وإن لم يكن بهذه المثابة - بأن كان علقة أو مضغة ليس فيها خلق آدمي - لأن عدم وجوب الغرة في التسبب لإسقاطه حيثئذٍ، لا يقتضي عدم حرمة هذا الفعل.

ومذهب الظاهرية: أن أول خلق المولود كونه علقة، لا كونه نطفة وهي الماء، ومعنى هذا أنهم لا يجعلون للنطفة حرمة، فيجوز التسبب لإسقاطها، ولا يترتب على سقوط النطفة أثر، من انقضاء العدة أو وجود الغرة أو نحوهما، وأما ما كان في مرحلة العلقة أو المضغة فلا يجوز التسبب لإسقاطه، فمن اعتدى على امرأة فأسقطت جنيناً في أي من المرحلتين السابقتين، وقبل تمام الأربعة أشهر وجبت عليه غرة فقط<sup>(١)</sup>.

---

(١) حاشية الدسوقي: (٢٣٧/٢)، نهاية المحتاج: (٤٤٢/٨)، حاشية الجمل: (٤٤٦/٤) - (٤٤٧)، ابن حجر الهيتمي: تحفة المحتاج (٢٤١/٨)، الإنصاف: (٣٨٦/١)، ابن مفلح: الفروع (٢٨١/١)، أحكام النساء: (١٠٠)، المحلى: (٦٣٩/١١، ٦٤٠، ٣٨٠/١٢)، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: (٨/٢).

### المذهب الثالث :

يرى من ذهب إليه أنه يجوز التسبب لإسقاط النطفة والعلقة دون المضغة، التي يحرم التسبب لإسقاطها. حكاه الكرايسي عن أبي بكر الفراتي من الشافعية<sup>(١)</sup>.

### المذهب الرابع :

يرى أصحابه أنه يجوز التسبب لإسقاط الحمل، ولو كان علقه أو مضغة ما لم يخلق له عضو، أو لم يظهر شيء من خلقه، وذلك لا يكون إلا بعد مضي مائة وعشرين يوماً من بدء الحمل، فإن لم يستن بعض خلقه فلا إثم في إسقاطه، وإن استبان خلقه ومات بالاعتداء عليه أثم الفاعل إثم القتل.

ذهب إلى هذا بعض الحنفية، وقد تعقب ابن الهمام وابن عابدين وغيرهما ما ذهبوا إليه، فقالوا: هذا يقتضي أن يكون مرادهم بالخلق نفخ الروح، وإلا فهو غلط؛ لأن التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة<sup>(٢)</sup>.

### المذهب الخامس :

يرى من ذهب إليه جواز التسبب لإسقاط الجنين قبل أن ينفخ فيه الروح. قال به ابن عقيل الحنبلي<sup>(٣)</sup>.

### أدلة المذاهب :

استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة إخراج النطفة من الرحم بما يلي :

١ - إن النطفة هي أول مراحل الوجود، من حيث وقوعها في رحم الأم، إذ الولد لا يخلق من مني الرجل وحده، بل من الزوجين جميعاً، فمني المرأة ركن في الانعقاد، فيجري الماءان مجرى صيغة العقد في الوجود الحكمي، ولا

(١) نهاية المحتاج: (٤٤٢/٨).

(٢) ابن الهمام: فتح القدير: (٤٩٤/٢)، رد المحتار: (٢٠١/١)، (٢٧٩/٥)، (٣٧٨)، الاختيار: (١٦٨/٤).

(٣) الإنصاف: (٣٨٦/١).

يكون الموجب جانباً على العقد بالنقض، إذا رجع عن إيجابه قبل صدور القبول من الطرف الآخر، فإذا اجتمع الإيجاب والقبول كان الرجوع يعد فسخاً للعقد، وكما أن النطفة في الفقار لا يتخلق منها الولد، فكذلك يعد الخروج من الإحليل، ما لم يمتزج بماء المرأة ودمها، فهذا هو القياس الجلي<sup>(١)</sup>.

٢ - إن المحرم لو كسر بيض الصيد حال إحرامه ضمنه، لأنه أصل الصيد الذي يحرم على المحرم قتله، فقد قال الحق سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وروي عن علي رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ أتى ببيض النعام، فقال: (إنا قوم حرم، أطعموه أهل الحل)»<sup>(٢)</sup>، فلما كان متلف بيض الصيد يؤخذ بالجزاء، فلا أقل من أن يلحق من أخرجت الماء بلا عذر بعد وصوله إلى الرحم إثم، قياساً على ذلك؛ لإخراجها سبب تخلق الولد<sup>(٣)</sup>.

استدل أصحاب المذهب الثاني على جواز التسبب لإسقاط النطفة، دون غيرها من العلقه والمضغة بما يلي:

١ - إن إخراج النطفة من رحم المرأة لا يثبت لها حكم السقط أو الواد؛ لأنه لا يصدق عليها ذلك، فلا حرمة في إخراجها<sup>(٤)</sup>.

٢ - إن المني حال نزوله محض جماد لا يتهيأ للحياة بوجه، بخلافه بعد استقراره في الرحم، وأخذه في مبادئ التخلق، وبداية التخلق - كما أرشد إليها حديث حذيفة الغفاري - تكون بعد اثنتين وأربعين ليلة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) إحياء علوم الدين: (٥١/٢)، نهاية المحتاج: (٤٤٢/٨).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده وابن جرير وصححه، وذكره السيوطي في الجامع الكبير وسكت عنه، وقال: أخرجه الطحاوي وابن أبي يعلى والبيهقي، وقال فيه الشوكاني: أخرجه البزار وفي إسناده علي بن زيد، وفيه كلام وقد وثق وبقي رجاله رجال الصحيح. مسند أحمد: (١٦٢/١)، السيوطي: الجامع الكبير (٤٠/٢)، نيل الأوطار: (٢٠/٥).  
تنبيه: الحديث أخرجه البزار: (٣٥٦)، وهو حسن لغيره [المجلة].

(٣) رد المحتار: (٢٧٩/٥)، البحر الرائق: (٢١٤ - ٢١٥).

(٤) نهاية المحتاج: (٤٤٢/٨).

(٥) ابن حجر الهيتمي: تحفة المحتاج (٢٤١/٨)، حاشية الجمل: (٤٤٧/٤).



أما من قال بجواز إسقاط الجنين ما لم يصل إلى طور المضغة، فالأشبه أن وجه قوله هذا: أن الجنين في مرحلة المضغة قد بدأت مرحلة تخلقه، وظهور بعض أعضائه، بخلافه في مرحلتي النطفة والعلقة فلا يبدو ذلك من حاله، ولهذا فلا إثم في التسبب إلى إسقاطه وهو في هاتين المرحلتين.

وجه ما ذهب إليه أصحاب المذهب الرابع ما يلي:

إن الجنين ما لم تخلق له أعضاء فإنه لا يكون آدمياً، حتى تثبت له أحكام الآدمي، من وجوب صيائه، وحرمة الاعتداء عليه، ولهذا فلا إثم في إسقاطه حيث<sup>(١)</sup>.

وجه ما قاله ابن عقيل من جواز التسبب لإسقاط الجنين قبل أن ينفخ فيه الروح ما يلي:

إن الجنين الذي لم تنفخ فيه الروح لا يكون إسقاطه وأداً، لأن الواد إنما يكون لبدن حلت فيه الروح، يدل لهذا قول الحق سبحانه: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ (٩)﴾ [التكوير: ٨، ٩]، إذ الموءودة لا تسأل إلا إذا بعثت، ولا يبعث إلا ما حلت فيه الروح، فما لم تحل فيه لا يبعث، ولا يكون الاعتداء عليه وأداً، فلا يحرم إسقاطه<sup>(٢)</sup>.

### المناقشة والترجيح:

الذي يبدو لي رجحانه من مذاهب الفقهاء - بعد استعراض ما استدلل به لها- هو ما ذهب إليه القائلون بحرمة التسبب في إخراج النطفة وإفسادها لغير عذر، لما وجهوا به مذهبهم، ولأن النطفة في الرحم يصدق عليها أنها جنين، لاستتارها واختفائها عن الأبصار، فما سمي الولد في رحم أمه جيناً إلا لاستتاره فيه<sup>(٣)</sup>، فالاعتداء على النطفة بإخراجها يصدق عليه أنه اعتداء على جنين، وما يدل كذلك على أن النطفة هي أول مراحل تخلق الجنين، قول الحق

(١) رد المحتار: (٢٧٦/٥).

(٢) الفروع: (٢٨١/١).

(٣) مختار الصحاح: (٤٨٩) - جنن - .

سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥]، إذ بينت الآية أن ابتداء خلق الناس - بعد خلق أبيهم آدم عليه السلام من تراب - هو من النطفة<sup>(١)</sup>.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ (١٣) ﴿[المؤمنون: ١٢، ١٣]، إذ المقصود بـ (الإنسان) في الآية الجنس؛ لأنهم مخلوقون في ضمن خلق أبيهم آدم عليه السلام، وقيل المراد به آدم، والمراد بـ (جعلناه) في الآية: أي الجنس باعتبار أفراده الذين هم بنو آدم، أو جعلنا نسله، على حذف مضاف، إن أريد به آدم، و﴿قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾: هو الرحم<sup>(٢)</sup>.

ويدل على هذا أيضاً قوله سبحانه: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ (٥) خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ يُخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ (٧) ﴿[الطارق: ٥ - ٧]، فالماء الدافق: هو المدفوق في الرحم، وأراد الحق بذلك ماء الرجل والمرأة؛ لأن الإنسان مخلوق منهما، لكن جعلهما ماء واحد؛ لامتزاجهما<sup>(٣)</sup>، فكل هذه الآيات وغيرها يدل على أن النطفة هي ابتداء تخلق الجنين.

كما يدل عليه أيضاً قول رسول الله ﷺ فيما رواه عنه ابن مسعود: (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة). الحديث، وقد قال بعض العلماء: «إن طور النطفة هو طور التقدير إذ بعد أن تتحرك النطفة المؤنثة في بطن المرأة ليجمع الخلق، فإن المشج يقع في حوالي اليوم الرابع عشر، وتستقر في الرحم بعد سبعة أيام أخرى، وتصبح علقة بعد تسعة عشر يوماً أخرى، أي بعد أربعين يوماً من أول يوم من آخر طمث»<sup>(٤)</sup>.

ولهذا فإننا نقول - كما قال جمهور المالكية والغزالي ومن ذهب مذهبهم من الحنفية والحنابلة - : إن لهذه النطفة حرمة، فلا يجوز إخراجها أو إفسادها بعد

(١) الشوكاني: فتح القدير: (٣/٤٣٦).

(٢) فتح القدير: (٣/٤٧٧).

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٤/٢٠)، الشوكاني: فتح القدير (٥/٤١٩ - ٤٢٠).

(٤) الاكتشافات العلمية الحديثة: (٢٠).

استقرارها في الرحم، ولا يجوز بالأولى التسبب في إسقاط الجنين الذي يكون في مرحلة العلقّة أو المضغة، وإن لم ينفخ فيه الروح، إذا لم يكن ثمة عذر يقتضي إخراج الجنين الذي يكون في إحدى هذه المراحل، فمن فعل ذلك فهو آثم، سواء كان هو الطبيب المأذون له من قبل الزوج أو الزوجة، أو غير المأذون له، أو كان هو الزوج باعتدائه على زوجته، أو إكراهها على تناول دواء أو نحوه، قصد به إسقاط الجنين، أو كانت هي الحامل، بتناولها عن عمد دواء أو نحوه لإسقاطه، أو بفعل منها كضربها بطنها أو معالجتها فرجها حتى أسقطت، أو حملت حملاً ثقيلاً قصدت به إسقاط جنينها، أو صعودها إلى شاق، أو نزولها إلى موضع شديد الانخفاض، أو صيامها إن نصحت بترك الصيام خوفاً على جنينها، أو امتناعها عن الطعام والشراب، إن قصدت بذلك إسقاط جنينها، وكانت الأجنة تسقط به.

وقد قال ابن عابدين في جناية المرأة على جنينها بأي وجه من الوجوه السابقة إذا أسقطته بذلك: «الأنسب أنها تأثم في هذه الحالة»<sup>(١)</sup>، وقال صاحب الخانية: «إنها تأثم، لأن المحرم إذا كسر بيض الصيد يضمن، لأنه أصل الصيد، فلما كان مؤاخذاً بالجزاء أثم، فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا إذا أسقطت بلا عذر، إلا أنها لا تأثم إثم القتل»<sup>(٢)</sup>، وقال ابن عابدين: «ولا يخفى أنها تأثم إثم القتل لو استبان خلقه ومات بفعلها»<sup>(٣)</sup>، وقال الدسوقي: «إذا شمت رائحة ذلك - أي المسك أو السمك أو الجبن المقلّى - من الجيران مثلاً فعليها الطلب، فإن لم تطلب ولم يعلموا بحملها حتى ألقته فعليها الغرة، لتقصيرها وتسببها، فإذا طلبت ولم يعطوها ضمنوا إن علموا بحملها أم لا، وكذا لو علموا به وبأن ريح الطعام أو المسك فيسقطها، أو لم يعطوها وسقطت، فإنهم يضمنون وإن لم تطلب، ويضمن من العادة تنبيهه على الحقنة والشراب إذا لم ينبه عليه»<sup>(٤)</sup>، ومن المعلوم أن الإثم يجامع الضمان.

(١) رد المحتار: (٣٧٩/٥).

(٢) الفتاوى الخانية: (٤١٠/٣).

(٣) رد المحتار: (٣٧٩/٥).

(٤) حاشية الدسوقي: (٢٦٨/٤).

وحرمة التسبب في إخراج النطفة أو إفسادها لغير عذر بعد استقرارها في الرحم، هو ما انتهى إليه مؤتمر الرباط المنعقد عام (١٩٧١م)، لاستعراض موقف الإسلام من تنظيم الأسرة، إذ قد جاء في التقرير النهائي للمؤتمر: «وفي أمر الإجهاض الذي هو إفراغ الحمل من الرحم بقصد التخلص منه، استعرض المؤتمر آراء فقهاء المسلمين، فتبين أنه حرام بعد الشهر الرابع، إلا لضرورة ملحة، صيانة لحياة الأم، أما قبل ذلك فرغم وجود آراء فقهية متعددة، فإن النظر الصحيح يتجه إلى منعه في أي دور من أدوار الحمل، إلا للضرورة القصوى، صيانة لحياة الأم، أو ياساً من حياة الجنين»<sup>(١)</sup>.

وقد لازم بعض العلماء بين عزل الرجل عن زوجته، وبين التسبب في إسقاط النطفة وإفسادها، ورتب على هذه الملازمة القول بجواز إجهاض الجنين الذي يكون في مراحل التخلق الأولى ما لم ينفخ فيه الروح، استناداً إلى القول بجواز العزل.

أ - ومن هؤلاء ابن حجر في «فتح الباري»، إذ قال: «ويتزعم من حكم العزل، حكم معالجة المرأة إسقاط النطفة قبل نفخ الروح، فمن قال بالمنع، ففي هذه أولى، ومن قال بالجواز، فيمكن أن يلتحق بهذا»<sup>(٢)</sup>.

ب - ومنهم الصنعاني الذي قال: «معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح، يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف في العزل، فمن أجازها أجاز المعالجة، ومن حرمه حرم هذا بالأولى»<sup>(٣)</sup>.

ج - ومنهم كذلك د. محمد رأفت عثمان، الذي يرى أن إسقاط النطفة قبل نفخ الروح، يتفرع جوازه وعدمه على اختلاف العلماء في العزل، فالذين أجازوا العزل أجازوا المعالجة، والذين حرموه حرموا ذلك بالأولى<sup>(٤)</sup>.

د - وقال د. حسين آتاي: «إن علياً وابن عباس قد جوزا العزل بناء على

---

(١) د. عبد الرحيم عمران: تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي: (٣٣٥ - ٣٣٦).

(٢) ابن حجر: فتح الباري (٢٤٩/٩).

(٣) الصنعاني: سبل السلام (١٩١/٣).

(٤) د. محمد رأفت: الحقوق الزوجية المشتركة في الفقه الإسلامي (١١٥ - ١٢٠).

ما فهما من آيات تخلق الجنين، وقد ذهبا إلى أكثر مما كان موضع نزاع، وخطوا خطوة أخرى أكثر جراءة من العزل، ومدا مدة العزل إلى إنشاء خلق آخر، أي إلى ما قبل نفخ الروح، وقبّل تفسيرهما بعض المجتهدين برحابة الصدر، كأبي جعفر الطحاوي، وعلى هذا يمكن أن يقسم العزل إلى قسمين، ما هو قبل التلقيح: وهو أن يضع الإنسان حائلاً أو حجاباً يمنع التقاء النطفة والبيضة، وما هو بعد الإلقاح وقبل النفخ، فاعتبر كل ذلك عزلاً، واستنتج منه جواز إسقاط النطفة قبل النفخ، ورأى أن ثمة تناقض بين إباحة العزل وتحريم الإجهاض قبل النفخ في نفس الوقت، إذ يقول: «يتبين مما سبق أن قولهم بتحريم إسقاط النطفة قبل نفخ الروح، بعد أن حكموا بأن العزل جائز على الإطلاق قول متناقض، وإذا كان كذلك فينبغي على من يرى إسقاط النطفة قبل النفخ، ألا يرى في العزل كراهية أو منعاً»<sup>(١)</sup>.

هـ - وقال الشيخ: عبد الله القلقيلي، بعد أن ذكر قول ابن حجر في «فتح الباري»، من بناء حكم الإجهاض قبل النفخ على حكم العزل: «فترى من هذا أن المتفق عليه بين الأئمة جواز العزل، وهو من طرق منع الحمل، وقد أخذ العلماء من هذا جواز أخذ الدواء لمنع الحمل، بل أخذ الدواء لإسقاط الحمل»<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عن هذا: بمنع التلازم بين حكم العزل وحكم الإجهاض قبل النفخ، حتى يلزم من قال بجواز العزل أن يقول بجواز الإجهاض قبل النفخ، أو يلزم من قال بمنع الأول أن يقول بمنع الثاني؛ وذلك لوجود الفارق بينهما، فإن العزل - سواء قيل بجوازه أو منعه - هو مجرد منع خلية ذكرية من الوصول إلى الخلية الأنثوية، ولا يمثل هذا اعتداء على الجنين؛ لأن هذا الجنين لم يتخلق بعد، ولا يمثل هذا اعتداء على ما هو مبدأ تخلق الجنين؛ وذلك لأن مبدأ تخلقه هو

(١) د. حسين آتاي: أستاذ الدين بكلية الدين بتركيا، وقوله السابق ورد في بحثه «تخطيط الأسرة كما ورد في القرآن والسنة»، المقدم إلى مؤتمر الرباط (١٩٧١م). أعمال هذا المؤتمر: (٢/ ١٦٠ - ١٨٩).

(٢) الشيخ عبد الله القلقيلي المفتي العام بالأردن، وقد نشرت فتواه في صحيفة «الدفاع» في (١٦/١١/١٩٦٤م)، ثم وزعت في بيان صادر عن الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية في كانون أول (١٩٦٤م).

نطفة الأمشاج كما سبق بيانه، والنطفة الذكرية لا توصف بالأمشاج حتى يتم امتزاجها بالنطفة الأنثوية، التي هي بيضة المرأة، فمنعها من هذا الامتزاج بالعزل لا يمكن أن يكون كإفساد نطفة الأمشاج، أو إخراجها، أو إخراج محتوى الرحم قبل النفخ، حتى يقال بالتلازم بينهما في الحكم، إذ المنى حال نزوله لم يتهياً للحياة بعد، بخلافه بعد استقراره في الرحم، وأخذه في بدء التخلق.

ولهذا قال الإمام الغزالي رداً على من قال بهذه الملازمة: «وليس هذا (أي العزل) كالإجهاض والوادة؛ لأن ذلك جناية على موجود حاصل، وله أيضاً مراتب، وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم، وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جناية، فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجناية أفحش، وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة، ازدادت الجناية تفاحشاً، ومنتهى التفاحش في الجناية بعد الانفصال حياً»<sup>(١)</sup>.

وقال الزرقاني رداً على من ساوى بين العزل والإجهاض: «يمكن أن يفرق بأنه (أي الإجهاض) أشد؛ لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب، ومعالجة السقط يقع بعد تعاطي السبب»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) إحياء علوم الدين: (٥٤/٢).

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ: (٧٧/٣ - ٧٨).

# الإجهاض من منظور إسلامي

- الجزء الثاني<sup>(١)</sup> -

بِقَامِ د. كَرِيمِ عَبْدِ الْقَنَاقِ مُحَمَّدٍ دَرْيسَ

أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن آمن بدعوته واتبع سبيله إلى يوم الدين... وبعد:

فقد بينت في العدد السابق من مجلة الحكمة حقيقة الإجهاض، وتعرضت لبيان معناه، وأنواعه، وأسبابه، كما بينت حكم الإجهاض، فتناولت بالبيان مراحل تخلق الجنين، وحكم إجهاض الجنين لغير عذر، وأبين في هذا العدد: حكم إجهاض الجنين بقصد التستر على فاحشة، وحكم إجهاض الجنين بقصد تحديد النسل، كما أبين حكم إجهاض الجنين لعذر، وأناول فيه بيان: حكم إجهاض الحامل المصابة بالإيدز، وحكم إجهاض الجنين المشوه، وحكم إجهاض المرضع عند الخوف على الطفل الرضيع، وحكم إجهاض من يضر بها الحمل، وتبقى من هذا البحث بقية، سننشر في هذا العدد جزءاً منها، أبين فيها عقوبة الإجهاض، وآمل أن تتسع لها صفحات المجلة في عدد قادم لتتم الفائدة التي ترحى من هذا البحث إن شاء الله.

## حكم إجهاض الجنين بقصد التستر على فاحشة

دعا الإسلام إلى المحافظة على الجنين مطلقاً، سواء كان من نكاح أو من سفاح، فرخصت الشريعة للمرأة الحامل في الفطر في رمضان، إن خافت من الصوم على

(١) نشر الجزء الأول من هذا البحث في العدد التاسع من المجلة.

جنيها<sup>(١)</sup>، وأخرت تنفيذ الحد على الحامل حتى تضع حملها، ويبلغ أوان فطامه، ولو كان من سفاح<sup>(٢)</sup>، ولم تبح إجهاضه بدعوى التستر على فاحشة اقترفت، يدل لهذا ما رواه بريدة قال: «جاءت الغامدية، فقالت: يا رسول الله إني زينت فطهرني، فردها رسول الله ﷺ، فلما كان الغد قالت: يا رسول الله لم تردني؟، لعلك أن تردني كما رددت ما عزا، فوالله إني لحبلى، قال: (أما لا، فاذهي حتى تلدي)، فلما ولدت أته بالصبي في خرقة، قالت: هذا قد ولدته، قال: (اذهي فأرضعيه حتى تظطمي)، فلما أته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت: هذا يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجوها»<sup>(٣)</sup>. فأرجأ رسول الله ﷺ إقامة الحد على الغامدية حتى تضع حملها، ثم حتى ترضعه ثم حتى تظطمه، وهذا دليل على حرص الإسلام على حياة الأجنة ولو أتت من سفاح، ولو كان يجوز إجهاض الجنين بقصد التستر على فاحشة اقترفتها أمه، لأمر رسول الله ﷺ هذه المرأة بإجهاض جنيها، ولما أمرها بالإهتمام به، حتى تتوفر له أسباب الحياة مستقلاً عنها، أما وقد أمرها ﷺ بهذا الأمر الأخير، فإن هذا يدل على حرمة إجهاض الجنين للتستر على الفاحشة، لأن الأمر بالشيء نهى عن ضده، ولا يعد إجهاض الجنين في هذه الحالة من قبيل إجهاض

(١) لا خلاف بين الفقهاء في أن الحامل يرخص لها إذا خافت أن تسقط جنيها بالصوم (المرغباني «الهداية»)، البابرتي «العبارة»، ابن الهمام «فتح القدير» (٢/٢٧٦)، الكاساني «بدائع الصنائع» (٢/١٠٢٢)، شرح الخرخشي (٢/٢٦١)، النووي: «المجموع» (٦/٢٦٧)، الحصني «كفاية الأخيار» (١/٤٠٧)، المغني (٣/٧٧)، الكافي (١/٣٤٤)، الخليلي (٦/٣٩٨)، الشوكاني «نبيل الأوطار» (٤/٢٣٠)، د. عبد الفتاح إدريس «الرخص المتعلقة بالمرض» ؟ (٣٤٦).

(٢) قال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في أن الحامل لا يقام عليها الحد حتى تضع، سواء كان الحمل من زنا أو غيره، قال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم على أن الحامل لا تُرجم حتى تضع حملها» (المغني ٨/١٧١).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/٥٢).



الجنين لعذر، ومن ثم فإن إجهاضه في هذه الحالة يقتضي الإثم، ويوجب الضمان.

ومن الظواهر التي أسفر عنها التحلل الخلقي، وضعف الوازع الديني لدى الكثيرين، أن أكثر حالات الإجهاض التي تتم في عصرنا، تكون بقصد التستر على فاحشة، وقد حدا هذا ببعض الأطباء إلى التخصص في مجال إجهاض البغايا وبائعات الهوى، وبعض من يتكسبون بذلك يعلم علم اليقين أنه يقترف جريمة، تستوجب عقابه في الدنيا والآخرة أيّاً كانت عقيدته، إلا أنه يرى أن عملية الإجهاض في هذه الحالة لها ما يسوغها، وذكر من مسوغاتها عدم رغبة الأم في وجود هذا الطفل الذي تريد إجهاضه قبل أن يأتي إلى الحياة، «إن الطفل الذي يأتي رغم إرادة أمه تستقبله الأم ببرود وإهمال، مما ينعكس على نفسية الطفل، ويجعله ناقماً على الحياة»<sup>(١)</sup>، في حين يرى آخر أن «الإجهاض ضرورة قومية»!!، ويستشهد لهذه الضرورة القومية بحالات تم فيها الحمل، نتيجة اقتراف الزنى بالحرارم، أو اغتصاب الإناث، أو زواج المرأة بمن كذب عليها أو غرر بها، ونحو ذلك، ويصف هذا الطبيب القول بجرمة الإجهاض في مثل ذلك بأنه «صياح ومهاترة لا جدوى منها»، فهو يقول: «كفانا صياحا ومهاترات بلا جدوى، دعونا نجلس معاً، ولنبحث عن حل وحكم لهذه الحالات، بدلاً من تبادل الاتهامات»<sup>(٢)</sup>، ولا أدري أي حل وأي حكم لحالات الحمل التي جاءت نتيجة للشذوذ الجنسي وعدم التمسك بأدنى مسحة من خلق أو دين؟ وأي ضرورة للإجهاض في مثل هذه الحالات الشاذة إلا أن يكون قد قصد بذلك وضع قانون يبيح الزنى بين أفراد المجتمع، لتكون دعوته إلى إباحة إجهاض الأجنة غير المرغوب فيها الناشئة عن ذلك، بمثابة الدعوة إلى

---

(١) مقال «طبيب نصف الليل» بأخبار الحوادث المصرية - العدد (١٧٣) - السنة الرابعة ١٩٩٥/٧/٢٧ - الصفحة الثامنة.

(٢) المصدر السابق (٩).

ما تدعو ضرورة المجتمع إليه.

وإن كان هذا المتشنج الغر وأمثاله يعذرون، لعدم إلمامهم بعلوم الشريعة وقواعدها، حتى ظنوا أن هذه الأحكام تصدر كورق البنكوت، كلما احتاج المجتمع إلى مزيد من السيولة فيها، لتواكب انتكاس الأخلاق والمبادئ التي دعت إليها الشرائع السماوية، فإنه لا يعذر عالم أسندت إليه وظيفة الإفتاء في بلد الأزهر الشريف، أن تصدر عنه فتوى تبيح إجهاض الإناث اللائي اغتصبن، إذا تم هذا في خلال الشهور الأولى للحمل، حماية للأنساب من الاختلاط، إذ جاء في نفس الصحيفة نفسها التي كتب فيها هذا المقال منسوباً إلى فضيلة الأستاذ الدكتور: محمد سيد طنطاوي رأي مفاده «أن الإجهاض جائز خلال الشهور الأولى للحمل، في حالات الاغتصاب، وذلك حرصاً على الأنساب من الاختلاط»<sup>(١)</sup>، وهذه الفتوى ينقضها حديث بريدة في اعتراف الغامدية بالزنا، فإن رسول الله ﷺ لم يأمرها بإجهاض ما في بطنها، حرصاً على الأنساب من الاختلاط، كما يقول فضيلة المفتي، ولم يستفصل منها رسول الله ﷺ إن كان زنى ما عز بها قد تم برضاها أو بإكراهها عليه، كما لم يستفصل منها إن كان حملها في شهوره الأولى أو بعد ذلك، فلو كان الحكم يختلف باختلاف ظروف ارتكاب الفاحشة، وعمر الجنين، لاستفصل منها رسول الله ﷺ عن ذلك، ولبن لها - وقد ذكرت أنها حبل - أن لها أن تجهض هذا الجنين إن كان عمره كذا أو نحو ذلك، لأنه وقت الحاجة إلى البيان، وتأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز، فلما لم يستفصل ولم يبين دل على حرمة إجهاض الجنين ولو كان من سفاح، أيأ كانت ظروف ارتكاب الفاحشة، أو عمر الجنين.

وأسأل فضيلته: أي شهور أولى يباح خلالها الإجهاض؟ إن الجنين قبل نفخ الروح فيه له حرمة، وإن لم تكن كحرمة من نفخت فيه الروح، وهذه الحرمة تقتضي حرمة الإعتداء عليه،

(١) المصدر السابق.

فإذا نفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً من بدء الحمل، فإن الاعتداء عليه في هذه الحالة يكون قتلاً لنفس حرم الله قتلها إلا بالحق، ليس من الحق إزهاقها بمجرد مجيئها من سفاح. وأسأله سؤالاً آخر: ألا تختلط الأنساب إلا في حال الحمل باغتصاب المزني بها، وما مدى اختلاط الأنساب إذا لم يجهض الجنين الناشئ عن الاغتصاب، بأن كان في الشهور الأخيرة من الحمل به، وفقاً لمفهوم المخالفة للفتوى.

إن العلة التي ذكرها لإباحة الإجهاض لا قيمة لها، ولا تصلح مسوغاً لإباحة إجهاض الجنين الذي يكون في الشهور الأولى من الحمل أو في الشهور الأخيرة منه، سواء جاء نتيجة اغتصاب أو رضا مقترفي الفاحشة، ولم يقل بهذه العلة أحد من الفقهاء الذين أباحوا الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين لعذر أو لغيره.

وثمة عبارة غير دقيقة اختتم بها بعض الكاتبتين المحدثين<sup>(١)</sup> كلامه في صدد حكم الإجهاض قال: «إن الإجهاض قتل عمدي للجنين»، إذ ليس كل إجهاض قتلاً، فضلاً عن كونه عمداً أو شبه عمد أو خطأ، فإن القتل لا يتصور إلا في كل ذي روح<sup>(٢)</sup>، فإذا كان الجنين لم ينفخ فيه الروح، فلا يكون إجهاضه قتلاً.

### حكم إجهاض الجنين بقصد تحديد النسل

تقوم دواعي تحديد النسل أو تقليل الإنجاب على مسوغات منها مايلي:

- ١- استبقاء جمال المرأة وسمتها، لدوام التمتع، وإعفاف زوجها.
- ٢- تجنب الخطر على صحة المرأة من تكرار الحمل والولادة، أو قصر الفترات

(١) د. أحمد شلبي: «طبيب نصف الليل». المصدر السابق.

(٢) إذ يقول الجرجاني في «تعريفاته» (١٥) «القتل هو فعل يحصل به زهوق الروح».

بين كل حمل وآخر، أو صغر سن المرأة، وكذلك تجنب الخطر على صحة المرأة المريضة، والتي يزيد خطر مرضها مع الحمل.

وقد أكد الطب الحديث الأخطار الطبية، التي تحيق بالأمهات والأطفال، من جراء عوامل متصلة بنمط الإنجاب، وتنشأ هذه الأخطار عن: حدوث الحمل بعد فترة قصيرة (أقل من ثلاثين شهراً) من حمل سابق، وحدث الحمل للمرأة وهي في سن صغيرة، كأن كانت أقل من ثمانية عشر عاماً، وحدثه لمن قاربت سن اليأس أو تجاوزته، وتكرر حمل المرأة لأكثر من أربع مرات، وحدث حمل غير مرغوب فيه إذا أعقبه الإجهاض، وعدم المتابعة الطبية أثناء الحمل والولادة، وحدث الحمل مع المرض، كأن كانت الحامل مصابة بأمراض القلب، أو ارتفاع ضغط الدم، أو في نسبة السكر، أو مصابة بفقر الدم وسوء التغذية، أو كان بها مرض يمكن انتقاله إلى الطفل: كالأمرض المعدية الوراثية، وحدث الحمل أثناء الإرضاع. وقد أثبتت الدراسات أن العوامل السابقة، قد تؤدي إلى أخطار صحية على المرأة أو الطفل أو كليهما.

٣- تجنب الخطر على صحة الطفل الرضيع، من جراء تغير لبن المرأة الحامل، والحفاظ على الجنين من حدوث تشوهات خلقية له، أو فقدته أثناء الحمل والولادة، أو انتقال بعض الأمراض المعدية أو الوراثية إليه من الوالدين.

فقد أجريت أبحاث طبية في بعض البلدان المتقدمة، للوقوف على الآثار التي تنجم عن تكرار الحمل، بصفة متلاحقة وعلى فترات قصيرة، أو تنجم عن الحمل في سن مبكرة أو متأخرة، أو أثناء الإرضاع، فكانت النتيجة التي أسفرت عنها هذه الأبحاث، عدة آثار ضارة، تصيب الحامل، كما تصيب الأجنة والأطفال الرضع، ومن هذه الآثار: فقد الأجنة أثناء الحمل أو الولادة، وزيادة التشوهات الخلقية للمولود، ونقص وزنه عند الولادة، وضعف النمو والذكاء، وقلة المناعة لدى

الأطفال المولودين في هذه الحالات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل وفيات الرضع منهم، والأطفال الذين تجاوزوا مرحلة الإرضاع.

وقد أجريت دراسة بطب الأزهر لتحليل كمية المواد البروتينية اللازمة لنمو الطفل في لبن الأم، مع إجراء مقارنة بين نسبة هذه المواد في اللبن مع تقارب الحمل، فأثبتت الدراسة أن لبن الأم وحده كاف في الشهور الأولى، إلا أنه يحتاج إلى إضافات بعد الشهر السادس أو قبله، تبعاً لحال الموضع والرضيع، وأن أعلى كمية من المواد البروتينية في لبن الموضع تتحقق، إذا كانت الفترة بين حملين أكثر من ثلاثين شهراً، وتلي ذلك الفترة من عشرين إلى أربعة وعشرين شهراً، ثم من ثمانية عشر شهراً إلى أربعة وعشرين، وأقل كمية من هذه المواد ترتبط بالفترة التي تقل عن ثمانية عشر شهراً، ومعنى هذا أن سوء تغذية الطفل يحدث إذا قلت المدة بين حمل وآخر عن ثلاثين شهراً.

٤- الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، والاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب، ودخول مداخل السوء.

وقد اعتبر الإمام الغزالي هذا المبرر لجواز العزل، وقال في هذا الخصوص: «إن هذا غير منهي عنه، فإن قلة الحرج معين على الدين، نعم الكمال والفضل في التوكل والثقة بضمان الله، حيث قال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، ولا جرم فيه سقوط عن ذروة الكمال وترك الأفضل، ولكن النظر إلى العواقب وحفظ المال وادخاره، مع كونه مناقضاً للتوكل، لا نقول إنه منهي عنه»، وقال ابن الجوزي: «ينبغي للمؤمن أن يتشاغل بمعاشه، ويرفق من نفقته، خصوصاً ذا العائلة، وما رأينا مثل هذا الزمان القبيح، فما بقي من يوماً إليه بمعونة ولا استقراض منه، فيحتاج الإنسان أن يدخل في مداخل لا تليق به، وأن يتعرض لما لا يصلح، فينبغي تقليل العائلة».

ويستدل لكثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء)<sup>(١)</sup>، فالابتلاء إنما يشق ويشتد حين تكثر العيال، ولا يتوافر معهم ما تتطلبه حياتهم، من أسباب ومطالب.

٥- توفير المضجع المستقل لكل طفل، تطبيقاً لسنة رسول الله ﷺ في التفريق بين الصبيان في المضاجع، الذي ورد الأمر به في حديث رواه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»<sup>(٢)</sup>، إذ يخص لكل واحد منهم فراشاً لا يضاجعه فيه آخر منهم، وذلك حذراً من غوائل الشهوة.

٦- فساد الزمان والخوف من سوء خلق الولد، وقد اعتبر فقهاء الحنفية هذين السببين لجواز العزل ولو لم تأذن فيه الزوجة، إذ جاء في رد المحتار: «إن خاف من الولد السوء في الحرية يسعه أن يعزل بغير رضاها، لفساد الزمان، فليعتبر مثله من الأعذار مسقطاً لإذنها، ... كأن يكون في سفر بعيد، أو في دار الحرب، فخاف

(١) رواه الحاكم في تاريخه وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وسكت عنه، وروى عن ابن عباس أنه قال في معناه: «كثرة العيال أحد الفقرين، وقلة العيال أحد اليسارين» (الجامع الصغير) (١/٤٨)، كنز العمال (٢٨٥/١٦)، كشف الخفا (١/٤٠٢). الحديث ضعيف [المجلة]

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» وقال: وثق ابن معين عمرو بن شعيب وإنما قالوه في هذه للإرسال، فإن شعبياً لم يسمع من جده عبد الله بن عمرو، وقد قال إسحاق الخنظلي: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه أبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي في سننهم بإسناد حسن. (المستدرک) (١/١٩٧)، سنن أبي داود (١/١١٥)، سنن الترمذي مع تحفة الأحوذى عليه (٢/٤٤٥)، سنن الدارقطني (١/٢٣٠)، السنن الكبرى (٢/٢٢٩).

على الولد، أو كانت الزوجة سيئة الخلق، ويريد فراقها، فخاف أن تحبل»<sup>(١)</sup>.

إلى غير ذلك من المعاذير التي قال بها من يرون إباحة العزل أو تحديد النسل، قديماً وحديثاً<sup>(٢)</sup>.

وسواء قيل بحل ذلك أو حرمة، فإن البحث لم ينعقد أصلاً لبيان حكم تحديد النسل، وإنما نتعرض له بقدر ما تقتضيه الجزئية التي نبين حكمها، وهي: الإجهاض كوسيلة لتحديد النسل.

والمستعرض لنصوص الشريعة، لا يرى في أي منها ما يفيد جواز الاعتداء على الأجنة، أو ما يدعو إلى تحديد النسل أيّاً كانت غاياته ومسوغاته، بل إن نصوصها تحض على التنازل وتدعو إلى حفظ النسل، مما جعل المحافظة عليه إحدى المقاصد الضرورية للأحكام الشرعية<sup>(٣)</sup>، وهذا يتنافى مع الدعوة إلى تقليده، أو الاعتداء عليه لتحديد عدده.

ومن ثم فلا تعتبر الرغبة في تحديد النسل مهما كانت مسوغاته، عذراً يبيح إجهاض الجنين في أي مرحلة من مراحل تخلقه.

وقد انعقد المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة في المحرم من عام (١٣٨٥هـ)، بشأن تنظيم النسل، وقرر المؤتمر: «أن الإجهاض بقصد تحديد النسل، أو استعمال الوسائل التي تؤدي إلى العقم لهذا الغرض، أمر لا يجوز ممارسته شرعاً، للزوجين أو لغيرهم».

---

(١) رد المختار (٢/٣٨٠).

(٢) أشير إلى هذه المعاذير في تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي (٢٣٦-٢٥٧).

(٣) الشاطبي «الموافقات» (٢/٨).

كما انعقد مجلس الفقه الإسلامي، في دورة مؤتمره الخامس بالكويت في الفترة من (١-٦) من جمادى الأولى (١٤٠٩هـ)، بشأن تنظيم النسل، وقرر المؤتمر «أنه يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب، قصد المabاعدة بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان، إذا دعت إليه الحاجة معتبرة شرعاً، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، وبشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم».

كما انتقد فضيلة الشيخ: محمد أبو زهرة تنظيم النسل، ومنع تحديده بطريق الإجهاض، باعتباره قتلاً للنفس، مستشهداً على حرمة الإجهاض لتنظيم النسل، بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، وفسر النهي عن القتل في الآيتين، بما يتضمن النهي عن الوأد والإجهاض، لأن كلا منهما إزهاق لنفس حرم الله قتلها إلا بالحق، ويتضمن بالإشارة منع الحمل للسبب المذكور في الآيتين، لأن فيها إنكاراً لقدرة الله تعالى على الرزق<sup>(١)</sup>.

وفي مقابل هذه الآراء المانعة للإجهاض كوسيلة لتحديد النسل، نجد آراء لعلماء آخرين لا تمنع من جواز الإجهاض لتحقيق الغاية السابقة.

فقد صدرت فتوى من رئيس المحكمة العليا الاستئنافية باليمن، عن سؤال جاء فيه: «امرأة متزوجة ولديها عدة أولاد، ولجھلها للوسائل الحديثة لمنع الحمل، أصبحت حاملاً الآن، وتطلب إجهاضها طبيّاً، فهل تجيز قوانيننا عملية الإجهاض،

(١) مقال بعنوان «تنظيم النسل»، صدر في مجلة لواء الإسلام (١٩٦٢م).



علماً بأن ذلك برضاها ورضاء زوجها، نرجو الإفتاء سريعاً ومفصلاً ليكون منا العمل به»، وجاءت الإجابة عليه على النحو التالي: «الشرعية المطهرة لا تمنع من ذلك مع رضاء الزوج، وبشرط أن لا تكون الروح قد نفخت في الجنين، وقد قررت الشريعة أن الروح تنفخ في الطفل من أول الشهر الخامس»<sup>(١)</sup>.

وصدرت عن الشيخ عبدالله القلقيلي، المفتي العام بالأردن، فتوى سنة ١٩٦٤م، جاء فيها: «إن من المتفق بين الأئمة جواز العزل، وهو من طرق منع الحمل، وقد أخذ العلماء من هذا جواز أخذ الدواء لمنع الحمل، بل أخذ الدواء لإسقاط الحمل، ونحن نفق بجواز تحديد النسل مطمئنين»<sup>(٢)</sup>، وفتواه هذه تقتضي جواز تحديد النسل ولو كان بإسقاط الحمل، باعتباره طريقاً يؤدي إلى ذلك.

ويرى د. حسين أتاوي جواز تحديد النسل، ولو كان بإجهاض الجنين مالم ينفخ فيه الروح، مستنداً في ذلك إلى أن الإجهاض كالعزل الذي يكون بعد الإلقاح وقبل النفخ، وإذا كان العزل جائزاً، فإن إجهاض الجنين المتخلق جائز مالم ينفخ فيه الروح، ولو كان هذا لغرض تحديد النسل<sup>(٣)</sup>.

وتعقيباً على فتوى رئيس المحكمة العليا الإستئنافية باليمن، أقول: أي شريعة مطهرة هذه التي استند إليها في القول بجواز الإجهاض، ومن أي مصدر استقى رضاء الزوج والزوجة، كقيّد لجواز إجهاض مالم تنفخ فيه الروح، إن نصوص

---

(١) تنظيم الأسرة في المجتمع الإسلامي (٦٢، ٦٧)، إصدار الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية - إقليم الشرق الأوسط. قرطاج / تونس.

(٢) نشرت هذه الفتوى في صحيفة الدفاع في ١٦/١١/١٩٦٤م، ثم وزعت في بيان صادر عن الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية في كانون أول ١٩٦٤م.

(٣) سبق ذكر نص رأيه هذا منقولاً عن بحث له بعنوان «تخطيط الأسرة كما ورد في القرآن والسنة» ص ٣٥ من هذا البحث.

الشريعة ليس فيها ما يدل على إباحة الإجهاض صراحة أو ضمناً، بل إن فيها ما يعتبر الإعتداء على النطفة بمثابة الإعتداء على ما تخلق منها، ذلك ما روى عن علي رضي الله عنه (أن النبي ﷺ أتني ببيض النعام، فقال: (إنا قوم حرم، أطعموه أهل الحل)، فجعل رسول الله ﷺ اعتداء المحرم على النطفة التي يتخلق منها الصيد، كاعتدائه على الصيد، وهذا يدل على أن لهذه النطفة حرمة، تقتضي عدم الإعتداء عليها، ومما يدل على إثم من اقترف جريمة الإجهاض، ولو قبل نفخ الروح في الجنين المجهض، إيجاب رسول الله ﷺ الغرة فيه، فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاخصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى أن دية جنيها عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهذلي: يارسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: (إنما هذا من إخوان الكهان)<sup>(١)</sup>، وهذا الضمان يقتضي إثم من اعتدى على الجنين ولولم ينفخ فيه الروح، كما أنه ليس في نصوص الشريعة ما يفيد زوال وصف التجريم عن الفعل الضار برضاء أحد، ولو كان من صدر منه الرضا هو الجنين عليه، فمن قال لغيره اقتلني فقتله، أثم بذلك وضمنه، لأن الإباحة لا تجري في النفوس، ومن ثم فإن وصف التجريم لا يزول عن فعل الإجهاض، ولو اقترفه الوالدان أو أذن فيه أو ساعدا عليه، لأن الله تعالى فيه حقاً، لا يملك أحد إسقاطه بالرضا.

ويجاب عن فتوى الشيخ القليلي ود. أتاوي وغيرهما، ممن يبيحون الإجهاض لتحديد النسل، استناداً إلى القول بإباحة العزل بما أجيب به من قبل.

(١) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين (الذوئد والمرجان ٤١٩/٢ - ٤٢٠).

وقد انعقد المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة، في الفترة من ٥-١٣/٩/١٩٩٤م، وجاء في الفقرة ٨-٢٥ من وثيقة المؤتمر: «لا يجوز بأي حال من الأحوال الدعوة إلى الإجهاض، كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة»، كما جاء في الفقرة ٧-٢٤: «ينبغي للحكومات اتخاذ الخطوات المناسبة، لمساعدة النساء على تجنب الإجهاض، لذي لا ينبغي تشجيعه بأي حال، كوسيلة لتنظيم الأسرة»، إلا أن هذا وإن كان في ظاهره لا يجعل الدعوة إلى الإجهاض، وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، إلا أنه لا يمنع من إجهاض الأجنة غير المرغوب فيها، في أي مرحلة من مراحل التخلق، ولو بعد نفخ الروح، وتذليل كل العقبات في سبيل إجهاض هذه الأجنة، أيا كان سبب الإجهاض، ولو كان لتنظيم الأسرة أو تحديد النسل، إذ جاء في الفقرة ٨-٢٥: «أما النساء اللاتي يحملن حملاً غير مرغوب فيه، فينبغي أن تيسر لهن فرص الحصول على المعلومات الموثوقة والمشورة الخالصة، وأية تدابير أو تغييرات تتصل بالإجهاض في إطار نظام الرعاية الصحية، لا يمكن أن تتقرر إلا على المستوى الوطني أو المحلي، ووفقاً للتشريع الوطني، وفي الحالات التي لا يكون فيها الإجهاض مخالفاً للقانون، يجب الحرص على أن يكون مأموناً، وينبغي في جميع الحالات تيسير حصول النساء على خدمات جيدة المستوى، تعينهن على معالجة المضاعفات الناجمة عن الإجهاض، وأن تتوافر لهن على الفور خدمات ما بعد الإجهاض، في مجالات المشورة والتوعية وتنظيم الأسرة، الأمر الذي من شأنه المساعدة على تجنب تكرار الإجهاض».

وقد تحفظ كثير من ممثلي الدول على إباحة الإجهاض بوجه عام، كما تحفظوا على الفقرات التي تنظمه والتي وردت بالوثيقة، ومن ذلك مايلي:

أ- تحفظ ممثل السلفادور الذي قال: «أما فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، فإننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا، مثلما فعلت البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية، لا ينبغي أبداً أن ندرج الإجهاض في تلك المفاهيم،

سواء كخدمة أو كطريقة لتنظيم الخصوبة».

ب- تحفظ ممثل هندوراس الذي قال: «إن المرء يقبل مفاهيم «تنظيم الأسرة»، و «الصحة الجنسية»، و «الصحة الإنجابية»، و «الأمومة السالمة»، و «تنظيم الخصوبة»، و «الحقوق الإنجابية»، و «الحقوق الجنسية»، ما دامت هذه المصطلحات لا تتضمن الإجهاض أو إنهاء الحمل، لأن هندوراس لا تقبل تلك الأعمال بوصفها أعمالاً تحكمية، كما أننا لا نقبلها كطريقة لتنظيم الخصوبة أو تنظيم عدد السكان».

ج- تحفظ ممثل ليبيا الذي قال: «أود أن أتحفظ على عبارة «الحمل غير المرغوب فيه»، الواردة في الفقرة ٨-٢٥، لأن الشريعة الإسلامية التي اعتمدتها الجماهيرية العربية الليبية دستوراً لبلادنا، لا تعطي للدولة الحق في ممارسة الإجهاض، إلا فيما يتعلق بإنقاذ حياة الأم، وفي أضيق نطاق».

د- تحفظ ممثل نيكاراغوا الذي قال: «إننا نقبل مفاهيم «تنظيم الأسرة» و «الصحة الجنسية»، و «الصحة الإنجابية»، و «الحقوق الإنجابية»، و «الحقوق الجنسية»، ونعرب عن تحفظنا الصريح على أن تشمل هذه المصطلحات أو أي مصطلحات غيرها، عنصر «الإجهاض»، أو «إنهاء الحمل»، إذ لا يمكن اعتبار الإجهاض أو إنهاء الحمل مهما كانت الظروف، وسيلة لتنظيم الخصوبة أو وسيلة لتنظيم عدد السكان.. وتقبل نيكاراغوا في دستورها الإجهاض العلاجي، للضرورة الطبية، وهكذا فإننا نعرب عن تحفظنا الصريح على «الإجهاض» و «إنهاء الحمل» في أي جزء من برنامج عمل المؤتمر».

هـ- تحفظ ممثل الإمارات الذي قال: «إن المفهوم الذي تعطيه دولة الإمارات العربية المتحدة، للإجماع الدولي على توصيات بيان القاهرة الختامي، ينطلق من إيماننا بتعزيز دور الإنسان، ومكانته السامية ورفاهيته، ودوره في الأسرة والمجتمع والدولة، وهو في الواقع العامل الرئيسي في التنمية المستدامة، ونحن لا نقبل في هذا

السياق الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة، ونؤكد تحفظنا أيضاً على كل ما يخالف ديننا الحنيف. وشريعتنا السمحاء، ودستورنا وقوانيننا ومبادئنا».

و- تحفظ ممثل غواتيمالا الذي قال: «نعلن التحفظ الصريح على.. الفصل السابع الذي نتحفظ عليه بالكامل... وينسحب هذا التحفظ على جميع التعبيرات الواردة في الوثيقة مثل: «الحقوق الإنجابية»، و«الحقوق الجنسية»، و«الصحة الإنجابية»، و«تنظيم الخصوبة»، و«الصحة الجنسية»، و«الأفراد»، و«الثقافة الجنسية والخدمات للمراهقين»، و«الإجهاض بكل أشكاله»، و«توزيع وسائل منع الحمل»، و«الأمومة السالمة».

ز- تحفظ ممثل الكرسي الرسولي الذي قال: «إن حياة البشر تبدأ من لحظة حدوث الحمل، وأنه يجب الدفاع عن الحياة وحمايتها، ولذلك فإن الكرسي الرسولي لا يسعه قط، أن يتغاضى عن الإجهاض أو عن السياسات التي تؤيد الإجهاض، والوثيقة الختامية -خلافاً للوثيقتين السابقتين لمؤتمري بوخارست ومكسيكو- تعترف بالإجهاض كبعد للسياسة السكانية، بل وللرعاية الصحية الأولية، رغم أنها تشدد على أنه ينبغي عدم تشجيع الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة، وتحث الدول على إيجاد بدائل للإجهاض، وتعني الديباجة ضمناً أن الوثيقة لا تتضمن تأكيداً لحق جديد في الإجهاض معترف به دولياً».

ح- تحفظ ممثل مالطة الذي قال: «إن إنهاء الحمل عن طريق عملية الإجهاض المستحث، غير قانوني في مالطة، ولذلك فإنه ليس بوسع وفد مالطة، أن يقبل دون تحفظ ذلك الجزء من الفقرة ٨-٢٥ الذي يكفل «الحالات التي لا يكون فيه الإجهاض مخالفاً للقانون»، وفضلاً عن ذلك يتحفظ وفد مالطة أيضاً على موقفه من عبارة: «يجب الحرص على أن يكون مثل هذا الإجهاض مأموناً»، لأنه يرى أن هذه الجملة قد تقبل تفسيرات متعددة، منها: أن الإجهاض يمكن أن يكون خالياً تماماً من

المخاطر الطبية والنفسية، مع تجاهله تماماً حقوق الجنين».

ط- تحفظ ممثل بيرو الذي قال: «إن مبادئ برنامج العمل ستنفذ في بيرو، في إطار دستور الجمهورية وقوانينها، وكذلك في إطار المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل وغيرها، مما اعتمدته دولة بيرو وصدقت عليه على النحو الواجب، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى المادة الثانية من دستور بيرو، التي تقر بحق جميع الأشخاص في الحياة منذ لحظة حدوث الحمل، والإجهاض مجرم على النحو الواجب في القانون الجنائي في بيرو، باستثناء وحيد، هو الإجهاض العلاجي، وتعتبر بيرو الإجهاض مشكلة خاصة بالصحة العامة، ... وفي هذا الصدد يقر دستور بيرو بالدور الأساسي للأسرة والوالدين.. في التحديد الحر والطوعي لعدد الأطفال، الذي يرغب الأبوان في إنجابهم، وفترات المباحة بين ولاداتهم، وكذلك الوسيلة التي يختارونها لتنظيم الأسرة، بشرط أن لا يكون فيها اعتداء على الحياة، إن برنامج العمل يتضمن مفاهيم... ترى الحكومة أنها بحاجة إلى تحديد أدق، وإلى استبعاد صارم للإجهاض، لأنه وسيلة منافية للحق في الحياة»<sup>(١)</sup>.

### إجهاض الجنين لعذر

أبين في هذا الفرع حكم إجهاض الجنين لعذر، سواء تعلق هذا بالجنين الذي يراد إجهاضه، كإصابة الأم بالأيدز الذي قد ينتقل منها إليه عن طريق المشيمة أو عند الولادة، أو تشوه هذا الجنين، أو تعلق هذا العذر برضيع، يخشى إنقطاع اللبن الذي يغتذي به أو نقصه بسبب الحمل، أو تعلق بالمرأة الحامل، إذا كان يخشى عليها من استمرار الحمل، وأبين ذلك في أربعة مقاصد على النحو التالي:

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٥-١٣/٩/١٩٩٤م.

المقصد الأول : إجهاض المصابة بالإيدز.

المقصد الثاني : إجهاض الجنين المشوه.

المقصد الثالث : إجهاض الموضع عند الخوف على الرضيع.

المقصد الرابع : إجهاض من يضر بها الحمل.

## المقصد الأول

### إجهاض المصابة بالإيدز

انتشرت الفيروسات في النصف الأخير من هذا القرن انتشاراً مؤرقاً، وليس فيروس الأيدز أو الإيولا هما الوحيدين أو الأخيرين في عالم الفيروسات الجديدة، ففي خلال العشرين عاماً الأخيرة من هذا القرن تم اكتشاف ما يقرب من خمسة عشر فيروساً جديداً، لا يعلم لها علاقة بالإنسان، وليس الأيدز هو المرض الوحيد الذي تنتقل فيه العدوى عن طريق الإتصال الجنسي، فإن ما يقرب من ستة أمراض عرف انتقالها بهذا الطريق منذ خمسة وعشرين عاماً، زادت في الوقت الحاضر على أربعين مرضاً يمكن أن تنتقل بذلك.

واجتزئ من هذه الأمراض التي يمكن انتقالها بالإتصال الجنسي، مرض الأيدز أو نقص المناعة البشرية، أو معضلة القرن العشرين، كما يسميه البعض، لبيان حكم إجهاض المرأة المصابة به، وقبل بيان هذا أبين مصادر فيروس هذا المرض، وطرق العدوى به.

مصادر فيروس الأيدز وطرق العدوى به:

ذكر العلماء أن فيروس الأيدز، يوجد في اللعاب، والدمع، وحليب الثدي، والمني، والإفرازات المهبلية للمرأة، والسائل الشوكي، والعقد اللمفاوية، والدم،

ومخ العظام.

كما ذكروا أنه ينتقل بالطرق التالية:

- ١- ممارسة الجنس ولو بالطريق المشروع مع المريض بالأيدز.
  - ٢- الشذوذ الجنسي وممارسة الجنس مع أكثر من واحد من الجنس الآخر، بحيث تتعدد العلاقات الجنسية مع خلاف جنس الممارس.
  - ٣- ينتقل إلى الأطفال الذين ولدوا من أمهات مصابات به، أو ولدوا لأشخاص أصيبوا به، إذ ينتقل إلى هؤلاء الأطفال عبر المشيمة، وعند الولادة من الأم، وعن طريق لبن الثدي الذي يرتضعونه ممن ترضعهم.
  - ٤- نقل كميات من الدم أو منتجاته إلى المرضى الذي يحتاجون إلى ذلك، إن كان الدم أو منتجاته ملوثة بهذا الفيروس.
  - ٥- استعمال أكثر من شخص لحقنة (سرنجة) واحدة، سواء كان هذا الإستعمال يأخذ عينة من الدم أو إعطاء دواء أو نحوهما<sup>(١)</sup>.
- فإذا كان فيروس هذا المرض ينتقل إلى الأطفال الذين ولدوا من أمهات مصابات به، أي كان سبب الإصابة، وأنه يصل إليهم عبر المشيمة أو عند الولادة، فإن أيّاً من هؤلاء الأطفال يولد حاملاً للمرض، بما يخلفه المرض في البدن المصاب به، وما يتوقع من انتهاء حياته به، ولهذا كانت دعوة البعض إلى إجهاضه للتعجيل بنهاية سيقاها لا محالة بهذا المرض، فضلاً عما فيه من الرحمة به، من مكابدة آلام المرض إذا استبقى إلى ما بعد الولادة.

---

(١) د. محمد زلزلة «الأيدز معضلة القرن العشرين» (٣٢-٤٨)، د. فؤاد شعبان «الأمراض المعدية» (٦٩، ٦٨، ٥٥)، أ. وليد ناصف «الأيدز» (٣٠-٣١)، يارا نور «السيدا أو الأيدز» (٦٣-٦٦).



إلا أن إجهاضه في هذه الحالة قد تعارضت فيه مفسدة التسبب في إسقاطه، حتى لا يولد مصاباً بهذا المرض، مع مصلحة الإبقاء عليه، حفاظاً على حقه في الحياة، وإن كان يولد مريضاً بنقص المناعة البشرية، ولا يمكن تحقيق المصلحة في الإبقاء عليه، ودفع مفسدة إصابته بهذا المرض، الذي تنتقل فيروساته إليه عن طريق المشيمة أو عند الولادة في نفس الوقت، وقواعد الشريعة تقضي بأن «إذا اجتمعت مصلحة ومفسدة في عمل معين، ولم يمكن تحصيل المصلحة ودرء المفسدة جميعاً، وكانت المصلحة أعظم من المفسدة التي تقابلها، قدمت المصلحة»<sup>(١)</sup>.

ولهذا فإني أرى أن مصلحة الإبقاء على هذا الحمل أرجح من المفسدة التي تقابلها، وذلك لأن الجنين وإن ولد حاملاً للمرض، فلن يعدم العلم وسيلة لشفائه من هذا المرض، فكم من مرض كان في عداد الأمراض التي لا يرجى البرء منها، ثم صار مما يرجى البرء منه، وذلك نتيجة للطفرة الهائلة في مجال العلاج في زماننا هذا، ولم يعد مرض مما يستعصي علاجه إلا النزر اليسير، بعد أن خطا العلم والتقدم التكنولوجي خطوات واسعة، في مجال البحوث الطبية لمعالجة الأدوية المختلفة، والتي منها هذا الدواء الذي ما فتى العلماء يبحثون عن وسائل التغلب عليه، ونسمع أو نقرأ بين الحين والآخر عن بعض اجتهاداتهم في مجال معالجته، وقد ذكر بعض العلماء في هذا السبيل عدة وسائل، تفيد مرضى نقص المناعة البشرية، من أهمها دواء «الانترفيرون»، الذي يعمل كمادة قاتلة لفيروس مرض الأيدز، مساعداً مع جهاز المناعة في جسم المريض، هذا بالإضافة إلى المركبات التي من شأنها أن تمنع تكاثر الفيروس، والتي أطلق عليها بعض العلماء «مثبطات تكرار الحمّة»، إلا أن التداوي بهذه المركبات وغيرها لا بد وأن يصحبه التداوي من الأمراض المختلفة،

---

(١) ابن عبد السلام «قواعد الأحكام» (١/٨٨).

التي تغزو جسم من ضعف المناعة عنده، كبعض الإلتهابات الرئوية، والطفيليات المعوية، والآفات الجلدية ونحوها<sup>(١)</sup>.

فهذه الإجهادات وغيرها ترجح مصلحة الإبقاء على هذا الحمل، لأن المرض الذي يصاب به مما يرجى البرء منه، ومن ثم فليس ثمة ضرورة إلى التسبب في إسقاطه، حتى لا يولد مصاباً بهذا المرض، لأن حقه في الحياة أرجح من ذلك.

## المقصد الثاني:

### إجهاض الجنين المشوه

إذا أراد الحق سبحانه لإنسان أن يولد وأن يعيش حياة طبيعية، خلقه سبحانه في أحسن تقويم، وصوره في صورة سوية أرادها الحق له، ليميز بها عن سائر الخلق، يقول سبحانه: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ [التين: ٤]، ويقول جل شأنه: ﴿يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم. الذي خلقك فسواك فعدلك. في أي صورة ما شاء ركبك﴾ [الإنفطار: ٦، ٧، ٨]، ويقول تعالى: ﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾ [آل عمران: ٦].

إلا أن مشيئة الله سبحانه قد تقتضي أن يولد شخص ما وبه عيب خلقي، لا يؤثر على أسباب حياته أو استمرارها، وبعض هذه العيوب يمكن إصلاحها، وبعضها لا يستعصي على ذلك، مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في مجال الطب وغيره. ولكن هذا لا يمنع من حدوث بعض التشوهات للأجنة لسبب أو لآخر، قد يولدن به، وقد يجهضن تلقائياً بسببه، وأكثر حالات الإجهاض بسبب التشوه،

---

(١) الأيدز معضلة القرن العشرين (٢٥٦-٢٦٥)، الأمراض المعدية (٦٥).

تحدث قبل الأسبوع الثاني عشر من بدء الحمل، وما تجاوز هذا التاريخ من الأجنة، فإنه يستمر حتى نهاية الحمل بإذن الله تعالى، إلا إذا حدث ما يقتضي إجهاضه: كضعف الرحم، أو موت الجنين، أو إصابة الحامل بما يسبب ذلك.

وقد أجريت دراسة عن التشوهات الخلقية في الأجنة، فتبين أن سبب هذه التشوهات مرده إلى وجود كروموزومات غير طبيعية في الأجنة المشوهة، سواء في عدد الكروموزومات أو شكلها، أو وجود جينات غير طبيعية بهذه الأجنة، نتيجة تأثير بعض الأدوية، أو التعرض للإشعاعات، أو حدثت التشوهات لإصابة الحامل بالحصبة الألمانية، أو بسبب سوء التغذية، أو نقص الفيتامينات.

وقد تبين أن استعمال بعض الأدوية في الأشهر الأولى من الحمل، له أثر كبير في إحداث التشوهات بالأجنة، ومن هذه الأدوية الإسبرين: الذي ينتج عن تناوله وجود شفة أرنبية للطفل، والمضادات الحيوية: كالتتراسيكلين: الذي يؤثر على تكوين عظام الطفل، ويسبب ضعف الأسنان، والأميسيلين: الذي يسبب للطفل مشاكل في الجهاز التنفسي، والإستيرتوميسين ومشابهاته: التي تؤدي إلى تشوه في عظام الجنين، والسلفا طويلة المفعول: التي تؤدي إلى تحطيم خلايا المخ في الأجنة، وتكون سبباً في إصابتهم بالتخلف العقلي، ومن الأدوية المؤثرة على الأجنة كذلك: الكورتيزون، والكحوليات: التي لها آثار ضارة بالأجنة، ومن الأدوية المحدثه للتشوه: أدوية السرطان، والمهدئات، وأدوية الصرع<sup>(١)</sup>.

و إجهاض الأجنة المشوهة يدعو إليه - كما يرى البعض - أمور اقتصادية

---

(١) د. سليمان قوش، «الإكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن الكريم» (٢٥، ٢٧، ٢٨)، د. محمود غراب «تأثير تعاطي الأدوية على الأم الحامل والجنين» مقال له بصحيفة الأهرام القاهرية في ١٩٩٥/٨/١، العدد (٣٩٦٨٤)، السنة (١٩٩٥).

وإجتماعية وغيرها، ويرى البعض الآخر أنه تدعو إليه الشفقة والرحمة بهذا الجنين، حتى لا يولد مشوهاً، فيكون لذلك أثره النفسي السيئ عليه وعلى من حوله، وأياً كان الدافع إليه، فلا ينبغي تحكيم النظرة البشرية الضيقة، والأفق المحدود، فإن وقائع الأحوال تكذب كلا الباعثين، إذ خلقت «ماري هيورتين» و«هيلين كيلر» وبهما صمم وبكم، وخلقت «دينيس ليجريس» بلا ذراعين أو ساقين، ولم يمنع هذه كما لم يمنع سابقتها، أن يحققن من النجاح ما يعجز عن تحقيقه الصحيح البدن الخالي من التشوه، ولا يستطيع أحد أن يدعي بأنهن كن مصدر إشفاق أو تعاسة لأنفسهن أو لمن حولهن.

وقد اختلف العلماء المحدثون في حكم إجهاض الجنين المشوه على مذهبين:

#### المذهب الأول:

يرى أصحابه عدم جواز إجهاض الجنين المشوه، لعدم توافر أركان الضرورة الشرعية في إجهاضه، وذلك لأن الطب لم يصل بعد إلى اليقين أو الظن الغالب، بأن هذا الجنين الذي يراد إجهاضه مشوه، ولا يعدو الأمر إلا أن يكون احتمالاً يحذر منه الأطباء، فضلاً عما في إجهاض الجنين في هذه الحالة، من إصابة الحامل بآلام نفسية نتيجة انتزاع الجنين من بطنها، مما يعد اعتداء على مشاعر الأمومة، وقد يؤدي الإجهاض إلى حدوث أمراض أخرى: كالنزف والعقم وغير ذلك، وتشوه الجنين لا يغضى من أن الإجهاض صورة من صور الوأد الجاهلي، وإن اختلفت عنه وسيلة وتوقيتاً.

#### المذهب الثاني:

يرى من ذهب إليه جواز إجهاض الجنين المشوه، أو من به عيوب وراثية خطيرة لا يرجى شفاؤه منها، إذا كان هذا قبل نفخ الروح فيه، وأمكن معرفة التشوه

بوسائل الكشف المبكر عن الحمل، وتوصل إلى التشوه طيبان عدلان أو أكثر، وفي هذا الصدد يقول د. محمد البار: «من الممكن التأكد من ذلك (أي التشوه) بواسطة بذل عينة من السائل الأمينوسي المحيط بالجنين أو تصويره بالموجات فوق الصوتية، أو بغير ذلك من الوسائل الطبية المستجدة»<sup>(١)</sup>.

### الرأي الراجح:

الذي تركز النفس إليه من هذين المذهبين، هو مذهب القائلين بعدم جواز إجهاض الجنين المشوه، لما وجهوا به مذهبهم، ولأن أكثر الأجنة التي بها تشوه شديد لا يمكن معه أن تنهياً أسباب الحياة لهم، يجھضون قبل الأسبوع الثاني عشر من الحمل، وما جاوز هذا الأجل، فإنه يبقى إلى نهاية الحمل بإذن الله تعالى، لعدم وجود تشوهات بهم، أو وجود تشوهات لا تمنعهم من ممارسة الحياة، والأجنة التي تجاوزت هذه المدة - إن كان بها تشوه - فإما أن يكون قد اكتشف بها ذلك قبل النفخ أو بعده، فإن اكتشف بها ذلك النفخ، فثمة اتفاق بين الفقهاء على حرمة إجهاض الجنين الذي يكون في هذه المرحلة، إلا لعذر، وليس منه تشوه الجنين، وإن اكتشف بها ذلك قبل النفخ، فثمة اختلاف بين الفقهاء القدامى والمحدثين في حكمه، ولكني أرى أن اكتشاف هذا التشوه إذا كان بعد الأسبوع الثاني عشر وقبل النفخ، فإنه يكون قريباً من زمن النفخ (أي بعد يوم ٨٤ - ١٢٠ من بدء الحمل)، والجنين الذي يكون في هذه المرحلة تكون حرمة إجهاضه كحرمة إجهاض ما نفخ فيه الروح، لأنه قريب من زمن النفخ، وما قارب الشيء يعطي حكمه، لأنه

---

(١) الفتاوى الإسلامية (٣١٠٦/٩ - ٣١٠٩)، د. القرضاوي «الحلال والحرام» (١/٩٤)، الطبيب أدبه وفقهه (٢٧٧)، د. علي الغمدي «هل يجوز إجهاض الجنين المشوه؟»، مقال له بصحيفة الشرق القطرية في ١٩٩٣/٣/٥، العدد (١٨١٦)، السنة السادسة.

حریم له، ومن ثم فلا أرى جواز إجهاض الجنین الذي يكون في هذه المرحلة، ولو كان به تشوه، والأجنة قبل الأسبوع الثاني عشر لو فرض وجود تشوه بها، فإنه إن أمكن معرفته عن طريق فحص عينة من السائل الأمنيوسي، فإنه لا يمكن معرفة حجم التشوه، وموضعه، وما يترتب عليه، ومدى إمكان علاجه قبل الوضع أو بعده، ومثل هذا الطريق في معرفة حقيقة التشوه بالجنين في هذه المرحلة سائر الطرق، مما يمكن القول معه بعدم إمكان القطع أو غلبة الظن، بأن ثمة تشوه بالجنين يعيق حياته أو يسبب له أو لذويه آلاماً نفسية.

ولا ينبغي أن يعتبر تشوها يعيق حياة الجنين لو ولد به، إصابته بالصمم، أو البكم، أو العمى، أو العرج، أو ضعف عضلات إحدى اليدين، أو وجود عيب فيها يمنع من استعمالها على الوجه الأكمل، لوجود هذا بكثير من البشر، ولم تمنعهم مثل هذه العاهات من ممارسة حياتهم، والمشاركة في تحمل أعبائها، وقد عرف الناس عباقرة منهم مازالت أسماؤهم تتردد على الألسنة، بما تركوه من بصمات على التقدم الحضاري، وآثار تشهد على نبوغهم وتفوقهم.

وما يتيقن أو يغلب على الظن أنه تشوه، لا يقتضي إجهاض الجنين المشوه، وإنما يقتضي مداواته سواء كان ذلك وهو في رحم الأم، أو بعد الوضع، ولم تعد معالجة هذه التشوهات بالأمر العسير، أمام التقدم التكنولوجي والطفرة الهائلة في مجال الطب، فما زلنا نسمع ونقرأ ونرى بين الفينة والفينة حالات تشوه بالأجنة عولجت بعد ولادتها، من ذلك حالات التصاق الأجنة، سواء من جهة البطن، أو الجنب، أو الظهر، أو اشتراك جنينين في عمود فقري واحد متصل بهما جميعاً، أو اشتراكهما في بعض الأعضاء الأخرى الداخلية، ونحو ذلك، مما يمكن القول معه بأن التشوه الذي يدوم بدوام حياة الطفل الذي ولد مشوهاً، أمر نادر أو منعدم، ولهذا فإن إجهاض الجنين المشوه لا تدعو إليه الضرورة، ولا يمكن تصنيفه تحت الإجهاض العلاجي،

وذلك لأنه لا يقصد به المحافظة على حياة الأم أو صحتها من مخاطر الحمل والولادة ونحو ذلك، وفقاً لما عرف به العلماء «الإجهاض العلاجي»<sup>(١)</sup>، ولا يعالج به الجنين، لأنه ينتهي به وجوده.

وأشير في هذا الصدد إلى الفتوى الصادرة عن فضيلة الشيخ: جاد الحق على جاد الحق، بشأن إجهاض الجنين الذي به عيوب خلقية أو وراثية، وقد جاءت الفتوى إجابة عن السؤال التالي: «هل يدخل في الأعدار المبيحة للإجهاض، ما يكشفه العلم بالأجنة من عيوب خلقية، أو مرضية وراثية، تعالج بالجراحة أو لا تعالج؟، وهل يجوز الإجهاض إذا كانت هذه العيوب يمكن أن يعيش بها الجنين بعد ولادته حياة عادية؟، وهل يجوز إذا كانت العيوب من الممكن علاجها طبيّاً أو جراحياً؟، أو لا يمكن علاجها حالياً؟، ثم العيوب التي تورث من الأب أو الأم للأجنة، الذكور فقط أو الإناث فقط، هل يجوز الإبقاء على السليم وإجهاض المعيب؟».

وقد أجاب فضيلته عن ذلك بأنه «إذا كانت العيوب وراثية، أمكن لمنع انتشارها في الذرية الإلتجاء إلى وقف الحمل مؤقتاً..، أما اكتشاف العيوب -المستول عنها في الصورة المطروحة بالسؤال- بالجنين قبل نفخ الروح فيه، فإنه قد تقدم بيان أقوال الفقهاء في الإجهاض في هذه المرحلة، وأنه يجوز -دون حرج- عند فقهاء الزيدية وبعض فقهاء المذهب الحنفي وبعض الشافعية، الإجهاض لأي سبب، بل وبدون سبب ظاهر، لأن الجنين عند هؤلاء قبل نفخ الروح فيه، لم يأخذ صفة الإنسان، وخاصية النفس التي حرم الله قتلها،.. والذي أختاره وأميل إليه في الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحمة، أنه يجوز عند الضرورة التي عبر عنها الفقهاء بالعدر،.. أما الأجنة المعيبة بعيوب يمكن علاجها طبيّاً أو جراحياً، أو يمكن

(١) مشكلة الإجهاض (٣١)، مسألة تحديد النسل (٦٧).

علاجها حالياً، والعيوب التي من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية، هذه الحالات لا تعتبر العيوب فيها عذراً شرعياً مباحاً للإجهاض، لأنه واضح من فرض هذه الصور، أنه لا خطورة منها على الجنين وحياته العادية فضلاً عن احتمال ظهور علاج لها تبعاً للتطور العلمي، .. أما الأجنة التي تراث عيوباً من الأب أو الأم، للذكور فقط أو للإناث فقط، فيجوز إسقاطها إذا ثبت أنها عيوب وراثية خطيرة مؤثرة على الحياة، ما دام الجنين لم يكتمل في الرحم مائة وعشرين يوماً، ومن هذا يتضح أن المعيار في جواز الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحماً، هو أن يثبت علمياً وواقعياً خطورة ما به من عيوب وراثية، وأن هذه العيوب تدخل في النطاق المرضي الذي لا شفاء منه، وأنها تنتقل منه إلى الذرية، أما العيوب الجسدية: كالعمى أو نقص أحد اليدين أو غير هذا، فإنها لا تعتبر ذريعة مقبولة للإجهاض، لا سيما مع التقدم العلمي في الوسائل التعويضية للمعوقين...، ويحرم بالنصوص العامة في القرآن والسنة، الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين، بسبب عيوب خلقية أو وراثية، اكتشفها الأطباء فيه بوسائلهم العلمية، لأنه صار إنساناً محصناً من القتل، كأى إنسان يدب على الأرض، لا يباح قتله بسبب مرضه أو عيوبه الخلقية، وسبحان الله الذي كرم الإنسان، وجعله خليفته، وصانه عن الإمتهان، ورسول الإسلام ﷺ وإن ابتغى في المسلم القوة... إلا أنه لم يأمر بقتل الضعيف، بل أمر بالرحمة به، وهذا الجنين المعيب داخل فيمن طلب الرسول ﷺ، شمولهم بالرحمة في كثير من أحاديثه الشريفة»<sup>(١)</sup>.

ولا أتفق مع فضيلته فيما أفتى به، من جواز الإجهاض ما لم ينفخ فيه الروح، إذا ثبت أن به عيوباً وراثية، نقلتها إليه الجينات من الأب والأم، وذلك لأن هذه

(١) الفتاوى الإسلامية (٣١٠٦/٩ - ٣١٠٩)، صدرت هذه الفتوى عن فضيلة الإمام في (١٢/٤/١٩٨٠م).



العيوب الوراثية لا يتصور أن تكون خطيرة مؤثرة على حياة من انتقلت إليه، سواء كان من الذكور أو من الأناث، لأنها لو كانت كذلك لأثرت على حياة الوالدين، وعاقتهما عن التكيف مع الحياة بوجه عام، وهذا ينقضه استمرار حياتهما طبيعية إلى ما بعد الإنجاب، بالرغم مما يحملانه من هذه العيوب، وقد نجح العلم في علاج كثير من هذه العيوب الوراثية، فضلاً عما يؤدي إليه فتح باب الإجهاض لمثل هذه الحالات، من إقدام عليه لأي عيب وراثي منتقل إلى الجنين، إذا تولد لدى الوالدين أو الطبيب الجهض القناعة، بخطورة عيب معين، وتأثيره على حياة الجنين إذا ولد به، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار عرف من يقدمون على الإجهاض لمثل هذه العيوب الوراثية، فمن الناس من يعتبر عيباً وراثياً معيناً، مؤثراً على حياة المعيب به، مشكلاً خطورة عليه، ومنهم من لا يعتبر كذلك، فالأولى سد الذريعة إليه، بتحريم الإجهاض في مثل هذه الحالة.

وقد أصدر الجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي قراراً هاماً في دورته الثانية عشرة في (١٥) رجب (١٤١٥ هـ)، إذ أباح إجهاض الجنين المشوه تشوهاً شديداً، بشرط أن يكون ذلك بقرار لجنة من الأطباء المختصين وبشرط أن يتم الإجهاض قبل مرور مائة وعشرين يوماً، تحسب من لحظة التلقيح<sup>(١)</sup>.

### المقصد الثالث

#### إجهاض الموضع عند الخوف على الرضيع

بينت قبلاً أن القيمة الغذائية للبن المرأة يقل، إذا تقاربت فترات حملها وأن المود البروتينية والفيتامينات في هذا اللبن التي يغتدى عليها الرضيع، تقل نسبتها كلما

---

(١) الطبيب أدبه وفقهه: (٢٧٧).

قلت الفترة بين الحملين، ويترتب على نقص هذه المواد حدوث سوء تغذية للطفل الرضيع.

وحمل المرأة أثناء إرضاعها مظنة نقص المواد البروتينية والفيتامينات وغيرها من اللبن الذي يرتضعه طفلها، وفي هذا إضرار به ولهذا فقد همَّ رسول الله ﷺ، أن ينهى عن مجامعة الرجل امرأته وهي مرضع، لما يترتب عليه من الحمل الذي يضر بالرضيع، إذ روت عائشة رضي الله عنها عن جدامة بنت وهب قالت: «حضرت رسول الله ﷺ في أناس، وهو يقول: (لقد هممت أن أنهى عن الغيلة، فنظرت إلى الروم وفارس، فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً)<sup>(١)</sup>. إذ اعتبر رسول الله ﷺ مجامعة الرجل امرأته وهي مرضع، بمثابة اغتيال هذا الطفل الرضيع، لما يخشى عليه من الحمل الناشئ عن هذا الجماع، لهذا فقد همَّ أن يمنع منه، لولا ما رآه من فعل أهل فارس والروم، وعدم إضرار ذلك بأطفالهم الرضع، وإن كان الحديثُ إرشاداً إلى ترك ما يضعف الولد، أو يسبب اغتياله، وقد بين الزرقاني العلة في ذلك فقال: «إن المرأة المرضع إذا باشرها الرجل حرك منها الدم الطمث وأهاجه للخروج، فلا يبقى اللبن على اعتداله وطيب ريحه، وربما حملت الموطوءة، فيكون من أضر الأمور على الرضيع، لأن جهة الدم حينئذ تتصرف في تغذية الجنين، فيصير لبنها رديناً، فيضعف الرضيع.. فهذا وجه الإرشاد لهم إلى تركه، ولم يحرمه عليهم ولا نهى عنه، لأنه لا يقع دائماً لكل مولود»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب علماء الحنفية إلى جواز إجهاض الجنين الذي لم ينفخ فيه الروح، إذا كان ثمة عذر يقتضيه، ومن هذا القبيل: أن ينقطع لبن المرضع بعد ظهور الحمل،

(١) الغيلة: وطء المرضع، والحديث أخرجه مسلم في ((صحيحه)) (السراج الوهاج ٢٧٥/٥-٢٧٦).

(٢) الزرقاني ((شرح على موطأ مالك)) (٣/٧٧-٧٨).

وليس لأبي الطفل الرضيع ما يستأجر به ظئراً ترضعه، وخاف عليه الهلاك<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر فضيلة الشيخ: عبدالمجيد سليم فتوى الحنفية هذه، ضمن فتوى له في حكم العزل وإسقاط الجنين، ولم يعقب عليها<sup>(٢)</sup>، مما يفيد أنه يرى ما يراه الحنفية، في جواز إسقاط الجنين الذي لم يتفخ فيه الروح، إذا كان ثمة خوف من بقاءه على طفل رضيع.

ويميل فضيلة الشيخ: جاد الحق، إلى الأخذ برأي الحنفية في ذلك، إذ يقول: «والذي اختاره وأميل إليه في الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحماً، أنه يجوز عند الضرورة التي عبر عنها الفقهاء بالعدر»<sup>(٣)</sup>، ولم يتحدث أحد من الفقهاء على جواز ذلك قبل النفخ لعدر، إلا فقهاء الحنفية في إجهاض المرضع عند الخوف على الطفل الرضيع.

ومن المعلوم أن الذين يبيحون إجهاض الجنين قبل النفخ لغير عذر والذين سبق ذكرهم، يبيحون بالأولى إجهاضه لعدر، سواء كان العذر الخوف على الرضيع، أو كان غير ذلك.

### وقد منع بعض العلماء الإجهاض قبل النفخ، لعذريته بالرضيع:

فقد انعقد مؤتمر الرباط عن الإسلام وتنظيم الأسرة عام (١٩٧١م)، وجاء في التقرير النهائي للمؤتمر: «وفي أمر الإجهاض: الذي هو إفراغ الحمل من الرحم بقصد التخلص منه، استعرض المؤتمر آراء فقهاء المسلمين، فتبين أنه حرام بعد

(١) الدر المختار ورد المختار: (٢٠١/١)، (٢٧٦/٥).

(٢) تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي: (٢٠٢).

(٣) الفتاوى الإسلامية: (٣١٠٦/٩).

الشهر الرابع إلا لضرورة ملحة، صيانة لحياة الأم، أما ما قبل ذلك فرغم وجود آراء فقهية متعددة، فإن النظر الصحيح يتجه إلى منعه في أي دور من أدوار الحمل، إلا للضرورة الشخصية القصوى، صيانة لحياة الأم، أو يأساً من حياة الجنين»<sup>(١)</sup>.

وهذا يقتضي أن المؤثرين لم يروا أن إجهاض الموضع التي يخاف على طفلها من الحمل، من قبيل الضرورة الشخصية القصوى، لأنهم حصروا حالات هذه الضرورة، في صيانته حياة الحامل، واليأس من حياة الجنين، ومن ثم فإنهم لا يرون جواز إجهاض الموضع، عند الخوف على الرضيع.

ولست أرى ما يراه الحنفية ومن ذهب مذهبهم، في جواز إجهاض الموضع، للخوف على الطفل الرضيع أن يهلك، بسبب قلة اللبن نتيجةً للحمل، ولم يكن لأبي الرضيع ما يستأجر به مرضعاً ترضعه، وذلك لأن البدائل عن لبن الموضع كثيرة، ومتوافرة بأثمان لا تعجز والد الطفل الرضيع، وهي وإن لم تكن في قيمتها الغذائية وخصائصها كلبن الموضع، إلا أنه يمكن للرضيع أن يغتذى بها، ويكتمل نموه، لما تشتمل عليه من عناصر أساسية، يستغني بها عن تلك التي يحصل عليها من لبن أمه، وقد ترتب على توافر هذه البدائل، وقلة ثمنها، أن أقبلت المراضع عليها لتغذية أطفالهن، لسهولة وجودها أكثر الوقت قريباً من الطفل، بخلاف أمه التي قد لا تمكنها ظروفها النفسية والاجتماعية من إرضاعه أكثر الوقت، ونتيجة للإقبال على هذه البدائل الصناعية عن لبن الموضع، كانت هذه الدعوات المحمومة إلى إرضاع الأطفال من ألبان أمهاتهم، ومن ثم فإن انقطاع اللبن أو نقصه أو نقص قيمته الغذائية بالحمل، لا يعد عذراً يبيح إجهاض الموضع، لما ذكرت.

---

(١) أعمال مؤتمر الرباط، طبع (١٩٧٤م).

## المقصد الرابع

### إجهاض من يضر بها الحمل

ذكرت من قبل الحالات التي تقتضي إجهاض الحامل، كنوع من العلاج لها، للمحافظة على حياتها أو صحتها ضد خطر محقق بها من جراء الحمل أو الولادة، وقد ذكرت من بين هذه الحالات، أمراض الكلى المزمنة، وأمراض القلب، والدم، والاستقلاب، والجهاز التنفسي، ونقص واضطراب جهاز المناعة، والأمراض الخبيثة، والأمراض المتعلقة بالحمل والولادة، والأمراض الخلقية في الأم، التي تجعل الولادة متعسرة، أو نحو ذلك.

وحالات الإجهاض العلاجي - كما يقول د. بنسون - نادرة نسبياً، بحيث لا تزيد عن حالة واحدة كل خمسمائة حالة حمل، وذلك نتيجة للتقدم الطبي العلاجي.

وقد أفتى جمع من العلماء بجواز إجهاض المرأة التي يضر بها الحمل سواء كان إضراره بها في بقائه في رحمها أو عند ولادته، بل إن منهم من أوجبه ولو كان بعد نفخ الروح في الجنين، دفعاً لأشد الضررين بارتكاب أخفهما.

أ - قال فضيلة الشيخ: محمود شلتوت: «إذا ثبت من طريق موثوق به أن بقاءه (أي الجنين) بعد تحقيق حياته هكذا (أي بعد مضي أربعة أشهر من بدء الحمل به)، يؤدي لا محالة إلى موت الأم، فإن الشريعة الإسلامية بقواعدها العامة تأمر بارتكاب أخف الضررين، فإذا كان في بقاءه موت الأم، وكان لا منقذ لها سوى إسقاطه، كان إسقاطه في تلك الحالة متعيناً، ولا يضحى بها في سبيل إنقاذه، لأنها أصله، وقد استقرت حياتها، ولها حظ مستقل في الحياة، ولها حقوق وعليها حقوق، وهي بعد

هذا عماد الأسرة، وليس من المعقول أن تضحي في سبيل الحياة للجنين ثم تستقل حياته، ولم يحصل على شيء من الحقوق والواجبات»<sup>(١)</sup>.

ب - وقال فضيلة الشيخ: جاد الحق: «إذا قامت ضرورة تحتم الإجهاض، كما إذا كانت المرأة عسرة الولادة، ورأى الأطباء المختصون أن بقاء الحمل في بطنها ضار بها، فعندئذ يجوز الإجهاض، بل يجب إذا كان يتوقف عليه حياة الأم، عملاً بقاعدة «إرتكاب أخف الضررين وأهون الشرين» ولا مرأى في أنه إذا دار الأمر بين موت الجنين وموت أمه كان بقاءها أولى، لأنها أصله وقد استقرت حياتها، ولها حظ مستقل في الحياة، كما أن لها وعليها حقوقاً، فلا يضحي بالأم، في سبيل جنين لم تستقل حياته ولم تتأكد»<sup>(٢)</sup>.

ج - ومن رأى جواز إجهاض الجنين ولو بعد نفخ الروح، إذا كان بوضع يهدد حياة الحامل د. محمد سلام مذكور، د. عبدالرحمن النجار، د. يوسف القرضاوي<sup>(٣)</sup>.

د - وجاء في التقرير النهائي لمؤتمر الرباط ١٩٧١م: «وفي أمر الإجهاض.. استعرض المؤتمر آراء فقهاء المسلمين، فتبين أنه حرام بعد الشهر الرابع، إلا لضرورة ملحة، صيانة لحياة الأم، أما قبل ذلك فرغم وجود آراء فقهية متعددة، فإن النظر الصحيح يتجه إلى منعه، في أي دور من أدوار الحمل، إلا للضرورة الشخصية القصوى صيانة لحياة الأم»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الفتاوى الإسلامية: (٤٦٤).

(٢) المصدر السابق: (٢٠٩٩/٩).

(٣) د. مذكور «نظرة الإسلام إلى تنظيم الأسرة» (٤٥) - نشر (١٩٦٥)، د. النجار «رؤية موضوعية في الدعوة إلى تنظيم الأسرة» ط (١٩٨٦)، د. القرضاوي «الحلال والحرام» (١٩٤)، نشر (١٩٨٨).

(٤) أعمال مؤتمر الرباط ط (١٩٧٤).

وباستعراض ما ذكره العلماء من شروط لجواز الإجهاض، حفاظاً على حياة الحامل أو صحتها، نجد أنهم إعتبروا لذلك ما يلي:

١- قيام الضرورة التي تحتم الإجهاض، بأن كان بقاء الجنين في رحم المرأة يهدد حياتها أو يضر بصحتها.

٢- أن يثبت قيام هذه الضرورة من طريق موثوق به، فلا تكون متوهمة.

٣- أن يتيقن من أن بقاء الجنين يهدد حياة الحامل، أو يضر بصحتها وأن هذا الخطر لا يزول عنها إلا بإجهاض الجنين.

٤- أن يقرر ضرورة الإجهاض لإنقاذ حياة الأم، أو المحافظة على صحتها، أطباء متخصصون، ولما كان هؤلاء يتوقف على تقريرهم حكم شرعي، فيعتبر فيهم أن يكونوا عدولاً، حاذقين، وألا يقل عددهم عن اثنين، كما قال ابن حجر الهيتمي.

وأرى جواز إجهاض المرأة التي يضر بها الحمل ضرراً بيناً، لا يمكن معه استدامة بقائه إلى الولادة، كأن كان بقاء الجنين يهدد حياة الأم، أو صحتها، ولم يمكن التغلب على ذلك بالمداومة وغيرها مع بقاء الحمل، ولو كان هذا الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين، إذا توافرت الشروط السابقة، وإن كان المنقول عن بعض الحنفية منعه في هذه الحالة، لعدم ورود نص شرعي يبيح قتل نفس لإحياء نفس أخرى، ولكن يرد على ذلك: إن نصوص الشريعة وإن لم يرد فيها ما يفيد هذا صراحة، إلا أنه ورد فيها النهي عن الإقتصاص من الوالد لولده، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (لا يقاد الوالد بولده)<sup>(١)</sup>، وذلك لأن

---

(١) أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي والترمذي من حديث ابن عباس، وسكت عنه الحاكم والدارقطني، وقال البيهقي: فيه إسماعيل بن مسلم وفيه ضعف، ورواه من طريق آخر من حديث طاووس عن ابن عباس بمثله، وقال: رواه سعيد بن بشر عن قتادة عن عمرو بن دينار موصولاً، قال فيه الترمذي: لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وقد روى

الوالد كان سبباً في وجود الولد، فلا يكون الولد سبباً في عدمه، وهذا يقتضي منع التضحية بالوالد من أجل حياة الولد، يضاف إلى هذا أن في بقاء الجنين في رحم الأم مفسدة، إن كان يضر بقاؤه بصحتها، أو يودي بحياتها، وفي إجهاض الجنين مفسدة كذلك ولا يمكن درء المفسدتين في نفس الوقت، إذا تعذر استبقاء الجنين، ومعالجة المرأة من الأضرار التي يسببها بقاؤه في رحمها، فالواجب في هذه الحالة دفع أعظم المفسدتين، بارتكاب أخفهما، وفقاً لما تقضي به القواعد الكلية، ولا شك أن الضرر الذي يحيق بالأم في حال استبقاء الجنين مفسدته أعظم من مفسدة إجهاضه إن كان يضر بقاؤه بها، وذلك لتعلق حقوق غير هذا الجنين بها، ولأنها أصله، وقد استقرت حياتها، بخلافه، ومن ثم كان في القول بإجهاضه في هذه الحالة وإن نفخت فيه الروح، دفعاً لأعظم المفسدتين بارتكاب أخفهما.

ولست أوافق مع فضيلة الشيخ: جاد الحق، فيما مثل به من «اعتبار عسر الولادة الطبيعية، ضرورة تحتم الإجهاض»، وهو والله الحمد من معاصري زماننا، الذي ابتكرت فيه طريقة الولادة بفتح الرحم جراحياً «الولادة القيصرية»، والتي يعتبرها بعض المتخصصين أيسر على الحامل، وأحفظ على المولود، من الولادة الطبيعية، مما لم يعد معه مجال للقول بأن ثمة ولادة عسرة، ومن ثم فلا يعد عسر الولادة - إن كان متصوراً في زماننا - حال ضرورة أو حاجة تبيح الإجهاض أو توجبه.

---

الحديث من طرق أخرى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب، وقد صحح إسناده بعضها البيهقي وغيره «المستدرک» (٣٦٩/٤)، سنن الدار قطني من التعليق المغني (١٤١/٣)، السنن الكبرى (٢١٩/٦)، سنن الرمذي (١٨/٤).